

Distr.
GENERAL

A/CONF.157/PC/60/Add.3
1 April 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

الجمعية العامة



المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

اللجنة التحضيرية

الدورة الرابعة

جنيف ، ١٩-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

حالة إعداد المنشورات والدراسات والوثائق

الخاصة بالمؤتمر العالمي

تقرير الأمين العام

إضافة

١ - يُسترعى انتباه اللجنة التحضيرية إلى الدراسة المرفقة المعنونة "الفقر والتهميش والعنف وإعمال حقوق الإنسان" ، وهي دراسة أعدها السيد باولو سيرجيو بينهيرو بالتعاون مع السيدين ملاك الشيشيني وتوليو كاهن . وقد أعدت الدراسة بتكليف من مركز حقوق الإنسان عملاً بقراري الجمعية العامة ١٥٥/٤٥ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و ١١٦/٤٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ .

٢ - والموضوع الذي تتناوله الدراسة مطابق للهدفين الأول والثاني للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان . وهذان الهدفان ، المحددان في الفقرة (١) (ب) من القرار ١٥٥/٤٥ ، هما كما يلي:

"استعراض وتقييم التقدم الذي أُحرز في ميدان حقوق الإنسان منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتحديد العقبات أمام إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال ، والطرق التي يمكن بها التغلب عليها" .

"دراسة العلاقة بين التنمية وتمتع كل شخص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلا عن الحقوق المدنية والسياسية ، مع إدراك أهمية تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها لكل شخص أن يتمتع بتلك الحقوق على النحو المبين في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان" .

٣ - وترد في الفقرات ٤ إلى ٧ من الوثيقة A/CONF.157/PC/20 شروحات إرشادية أصدرتها أمانة المؤتمر العالمي فيما يتصل بموضوع الدراسة التالية .

الفقر والتمييز والعنف وإعمال حقوق الإنسان

من إعداد
باولو سيرجيو بينهيرو
ملاك الشيشيني بوبوفيك
توليو كاهن

الفقر والتمييز والعنف وإعمال حقوق الإنسان
قائمة المحتويات

المحتويات

المفحة	الفقرات	
١	٥-١	مقدمة
		أولا -
		الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوصفها
٣	١٣-٦	حقوقا إنسانية
٣	١١-٦	ألف - المكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان
		باء - العقوبات التي تعترض سبيل إعمال الحقوق
٥	١٣-١٢	الاجتماعية والاقتصادية والثقافية
		ثانيا -
٨	١٦-١٤	الفقر والتمييز والعنف
		ثالثا -
١٢	٢٦-١٧	التنمية: من النمو الاقتصادي الى التنمية البشرية ..
١٢	٢٠-١٧	• تطور مفهوم التنمية
١٤	٢٣-٢١	ألف - الحق في التنمية والنظام الاقتصادي الدولي ...
		باء - الحق في التنمية: الأوضاع والعقوبات القائمة
١٨	٢٦-٢٤	في الاقتصادات الوطنية
		رابعا -
		الديمقراطية: مستويات الدخل ، وتوزيع الموارد
٢٥	٤٤-٢٧	وانتهكات حقوق الانسان الهيكلية
		ألف - مستويات الدخل وتوزيع الموارد والانتهاكات
٢٥	٢٢-٢٧	الجسيمة لحقوق الإنسان
		باء - مستويات الدخل ، وتوزيع الموارد ،
٢١	٢٦-٢٣	والديمقراطية
		جيم - التحول إلى الديمقراطية وانتهاكات حقوق
٢٤	٤٤-٢٧	الانسان الهيكلية

ملاحظة: نص غير محرّر أُعد لتعميمه على الدورة الرابعة للجنة التحضيرية . أما النص المحرّر النهائي فسيجري اعداده من أجل المؤتمر العالمي .

المحتويات (تابع)

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣٧	٤٧-٤٥	خامسا - توزيع النمو الاقتصادي في العالم: مسألة أمن دولي ...
٤٠	٥٧-٤٨	سادسا - تهيئة الأوضاع المؤاتية للإعمال لحقوق الإنسان
		• جدول أعمال للقرن الـ ٢١ بشأن حقوق الإنسان
٤٠	٥١-٤٨	والتنمية والديمقراطية
٤١	٥٥-٥٢	الف - ميثاق دولي بشأن حقوق الإنسان
٤٢	٥٧-٥٦	باء - ميثاق وطني لحقوق الإنسان
٤٦		التذييل الأول - المؤشرات المستخدمة في تحليل البيانات
٥٠		التذييل الثاني - البيانات
٥٦		شبه المراجع

مقدمة

١ - إن بقاء مستقبلنا المشترك ، ونحن على عتبات عام ٢٠٠٠ ، مهدد من جراء اختلال التوازن الايكولوجي ، وأنماط التنمية غير القابلة للإدامة ، واستمرار تقسيم العالم بين شمال وجنوب والأمم بين أمم غنية وأخرى فقيرة . ولم يتحقق حلم الحريات الأربع - حرية التعبير والمعتقد والتحرر من الخوف والعوز - ذلك الحلم الذي تغنى به واضعو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ .

٢ - والمحير أشد الحيرة هو إخفاق النظام الاقتصادي الدولي في استئصال شأفة الفقر والجوع . وقد أدت التفاوتات المتزايدة في الدخل على الصعيدين العالمي والوطني على السواء إلى تقسيم البشرية إلى قسمين: قسم الأثرياء ، العاملين ، المشاركين ، وقسم الفقراء ، أولئك الذين يعيشون على هامش التقدم والازدهار ، أولئك الذين يُنتهك حقهم في التنمية والذين "يمكن الاستغناء عنهم" . (نيرفين: Nerfin ، ١٩٨٦) .

٣ - وعلى الرغم من تحقيق أوجه تقدم يُعتد بها في مجال النمو التكنولوجي والاقتصادي ، لا يزال الفقر مستمرا في شتى أنحاء العالم . والأرقام أكثر بلاغة في التعبير عن ذلك . فهناك أكثر من مليار من الناس يعيشون في فقر مدقع ، ومليار آخر يعيشون على حُدِّ الفقر في عالم عدد سكانه ٥,٣ مليار نسمة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ١٩٩٣) . ويموت كل يوم ٤٠ ألف طفل بسبب الجوع أو المرض . وقد انخفض دخل الفرد في أفريقيا وأمريكا اللاتينية انخفاضا مستمرا خلال العقد الأخير . وهذه الحالة خطيرة بصفة خاصة في وقت يشهد اتساع الحكم الديمقراطي على نطاق العالم ، علما بأن الديمقراطية السياسية ستظل هشة دائما إلى أن تُكفَل الحقوق الاقتصادية الأساسية . وعلى الصعيد الوطني ، يُترك الفقراء عموما خارج دائرة العمليات الاقتصادية والسياسية التي تحدد مصيرهم إلى حد بعيد . وبالطريقة نفسها ، تواجه بلدان العالم الثالث خطر تهميشها على المسرح الدولي .

٤ - فمن هو المسؤول عن هذه الحالة؟ وهل منشأ هذه المشكلة سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أم أنه مزيج من القضايا التي يجب أن تُعالج على نطاق عالمي؟ وهل نحن إزاء انتهاكات لحقوق الإنسان؟ وما هو نوع الحلول التي يمكن ابتكارها فردياً وجماعياً ووطنياً ودولياً؟

نود أن نتوجه بالشكر إلى السيدة جولي آن هارولد من جامعة مينيسوتا ، وهي متدربة في مركز دراسات العنف في جامعة ساو باولو ، على اسهامها في هذا التقرير .

٥ - سنبدأ بإجراء تحليل مقتضب للتقدم المحرز في ميدان حقوق الإنسان منذ اعتماد الإعلان العالمي في عام ١٩٤٨ ، ولا سيما فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . وسنبحث مسائل الفقر والتمييز والعنف ، ونستقصي علاقتها بحقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية . وفي هذا الصدد ، فإننا قد نظرنا فيما هو متوافر من المؤلفات ، ولا سيما تقارير الوكالات الإنمائية الدولية الرئيسية ، لكي نتوصل إلى فهم أفضل للواقع الراهن والاتجاهات الحديثة . وقد استعنا بما تتضمنه هذه التقارير من احصاءات واستنتاجات لتحديد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، من أجل دراسة أوجه التفاعل فيما بينها وتحديد آثارها على أعمال حقوق الإنسان . وفي الختام ، نُقترح حلول محتملة لتذليل العقبات التي تعترض سبيل التمتع بالحق في التنمية على الصعيدين الوطني والدولي على السواء .

أولا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوصفها حقوقا إنسانية

الف - المصوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان

٦ - إن غايتنا هي أن نتتبع تطور الجيلين الثاني والثالث من حقوق الإنسان في المصوك الدولية الرئيسية من أجل بيان التطورات المفاهيمية الرئيسية ومكانتها في عالم اليوم .

٧ - إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ قد أنشأ ، لأول مرة في التاريخ ، نظاما للمبادئ الأساسية التي تشمل الحقوق المدنية والسياسية فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهو نظام حظي بقبول الأغلبية العظمى من شعوب العالم ، من خلال حكوماتها ، قبولاً صريحاً وحرّاً . ويشمل الإعلان العالمي ، في نص مواده ، جميع العناصر الأساسية للأجيال الثلاثة لحقوق الإنسان: الجيل الأول المتمثل في الحقوق المدنية والسياسية (الحرية - المواد ١-٢١) ؛ والجيل الثاني المتمثل في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المساواة - المواد ٢٢-٢٧) ؛ والجيل الثالث المتمثل في حقوق التضامن (الأخاء - المادة ٢٨) . (المرجع: كاريل فاساك (Karel Vasak) .

ومع أن الإعلان العالمي ليس معاهدة ، إلا أنه يمثل نظام قيم أصبح عالمياً بحكم الأمر الواقع نظراً إلى قبوله بوصفه "معيّاراً مشتركاً للإنجاز ينبغي أن تبلغه كافة الشعوب وكافة الأمم" . وروح الإعلان العالمي مبنية بصورة لا لبس فيها في مستهل ديباجته كما يلي: "(إن) الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم ومن حقوق متساوية وثابتة ، يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم" . ويلى ذلك تحذير هام مفاده أنه "من الأساسي أن تتمتع حقوق الإنسان بحماية النظام القانوني إذا أُريد للبشر ألا يضطروا آخر الأمر إلى اللجوء بالتمرد على الطغيان والاضطهاد" .

٨ - أما المكان الآخران اللذان يشكلان الشرعة الدولية لحقوق الإنسان ، وهما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فلم يبدأ سريانها إلا بعد ١٨ سنة ، أي في عام ١٩٧٦ . وحتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، بلغ عدد الدول الأطراف في العهد الأول ٩٣ دولة وفي العهد الثاني ١٠٠ دولة .

وعندما تصبح الدول أطرافاً في العهدين ، فإنها تقبل التزامين رئيسيين ، أولهما هو جعل قانونها الوطني وممارستها الوطنية متسقين مع أحكام المصوك القانوني الدولي ، وثانيهما أنها تصبح مسؤولة أمام المجتمع الدولي عن طريق تقديم تقارير منتظمة بشأن ما فعلته . وبالمقابل ، فإنه كثيراً ما يكون نطاق العهدين مقيداً بدرجة أكبر وأحكامهما أكثر تدرجاً لتمكين الحكومات من الوفاء بالتزاماتها .

٩ - أما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيحدد الحقوق الأساسية الثلاثة المدرجة بالفعل في الإعلان العالمي:

- الحق في العمل في ظل أوضاع عادلة ومواتية ؛
- الحق في الحماية الاجتماعية وفي مستوى معيشي ملائم وفي التمتع بأعلى مستويات الصحة التي يمكن بلوغها ؛
- الحق في التعليم وفي التمتع بغوائد الانجازات الثقافية والعلمية .

وقد طرق العهد أرضا بكرة إذ تناول المهمة الهامة الثانية للحكومات وللنظام الدولي ، ألا وهي عملية التنفيذ . إذ تُحْمَلُ السياسات الحكومية المسؤولية عن النهوض بحقوق الإنسان ، عن طريق تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واعتماد برامج للتعاون الاقتصادي والتقني على الصعيد الدولي . غير أنه بسبب الآثار المرتبطة بالانضمام ، فإن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ينص على أهداف لا على معايير ، ويتطلب تنفيذا تدريجيا مع مرور الوقت وليس تنفيذا فوريا . وإلى جانب ذلك ، فليست هناك جزاءات فعالة محددة في حالة انتهاك الحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية للأفراد .

١٠ - ويستحدث إعلان الحق في التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ جيلا جديدا من الحقوق يعبر عن التطلع إلى عالم أفضل على نحو ما هو مذكور في المادة ٢٨ من الإعلان العالمي: "لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق في ظله الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان تحققا تاما" . وبينما تشكل الشريعة الدولية لحقوق الإنسان مكا يرمي إلى ضمان الرفاه العام لكل فرد ، فإن الاعلان يمثل خطوة هامة في اتجاه المفهوم الشامل لحقوق الإنسان الذي يعبر عن أعمق تطلعاتنا نحو عالم أفضل .

وتوصف التنمية بأنها عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة تهدف إلى النهوض المستمر بجميع الأفراد وبجميع الشعوب على أساس مشاركتهم الحرة والنشطة في عملية التنمية وفي التوزيع المنصف للغوائد الناشئة عنها . والحق في التنمية هو حق فردي وجماعي على السواء . وثمة تشديد قوي على مفهوم المسؤولية الدولية ، كما أن تكافؤ فرص التنمية يصبح حقا للأمم والأفراد على السواء . وينبغي أن تكون جهود المجتمع الدولي مصحوبة باستحداث "نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على أساس المساواة في السيادة ، والترابط ، والمصلحة المتبادلة ، والتعاون فيما بين جميع الدول" .

١١ - إن الاعتراف بالجيلين الثاني والثالث من الحقوق وإضفاء الطابع العالمي عليها بوصفها من حقوق الإنسان كانا بمثابة انتصار بطيء تطور تدريجيا مع تطور الأوضاع التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع المعاصر . فقد تعزز عدد من المفاهيم الأساسية بينما ظهرت مفاهيم جديدة:

- إن الفقر ، الذي يُعرّف بأنه الافتقار إلى إشباع الحاجات الأساسية للإنسان ، يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان . فأولئك الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية والافتقار إلى التعليم وغياب الرعاية الصحية ينبغي اعطاؤهم الفرصة لأن يعيشوا حياة كريمة ، عن طريق إجراءات تتخذها الدولة على الصعيد الوطني و/أو بالاشتراك مع المجتمع الدولي ؛
- لقد حددت الموكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان المعايير التي تلزم الحكومات والمنظمات الدولية باحترام الحق في التنمية بوصفه حقا من حقوق الإنسان ، وبتهيئة الأوضاع المفضية إلى إعمال الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يشملها هذا الحق ؛
- إن التنمية لا تقتصر على النمو الاقتصادي . فالهدف الإجمالي للتنمية ، كما تراه الوكالات الإنمائية الدولية ، هو زيادة الحقوق الاقتصادية والسياسية والثقافية والمدنية لجميع الناس بمصرف النظر عن الجنس أو الجماعة الإثنية أو الدين أو العرق أو المنطقة . وتشكل معايير حقوق الإنسان ، مثل تكافؤ الفرص ، والحقوق الاجتماعية ، والحريات السياسية والمدنية ، جزءاً لا يتجزأ من أي عملية تقييم للتنمية البشرية .

باء - العقبات التي تعترض سبيل إعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية
١٢ - من المؤسف أنه على الرغم من قبول موكوك حقوق الإنسان على نطاق واسع ، فإن التقدم في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية قد تخلف عن مواكبة روح النصوص والتطلعات إلى عالم أفضل للجميع . ويمكن إيراد عدد من الأسباب لشرح هذا التفاوت بين الأماني والواقع .

(١) العقبات القانونية والإجرائية

إن درجة الدقة التي صيغت بها الحقوق السياسية والمدنية تتناقض مع المعالجة الغضاضة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . فقد عوملت هذه الأخيرة عادة على أنها جزء من السياسة الاقتصادية للبلد وفُصلت عن الاهتمامات المتمثلة بحقوق الإنسان . وعلاوة على ذلك ، فإن الالتزامات التي تنطوي عليها هذه الحقوق تتسم بالغموض وبالتالي يصعب إعمالها من الناحية القانونية .
وفي حين أن نشاط الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية يهدف إلى الدفاع عن الحقوق الفردية ، فإن انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي نتيجة حالة جماعية يتطلب العمل الدفاعي الرامي إلى التصدي لها عملية أكثر تعقيدا حيث يكون تحديد المسؤولية أمرا أكثر صعوبة .

وخلاصة القول إن هناك عقبتين قانونيتين محددتين يتعين تذييلهما بغية تحقيق إنفاذ القوانين بصورة فعالة وهما: الافتقار إلى الدقة فيما يتعلق بالالتزامات المقابلة ، والافتقار إلى إجراءات أو مؤسسات للانتصاف يمكن للأفراد أو الجماعات الوصول إليها من أجل إثبات الانتهاكات .

(ب) الطبيعة المتناقضة لحقوق الإنسان

إن الترابط بين حقوق الإنسان لا يعني بالضرورة تكاملها ؛ بل على النقيض من ذلك ، كثيرا ما يكون هناك تعارض بين القوانين . فالمساواة والتضامن ، إذا ترجمتا إلى حقوق اجتماعية ، يفرضان حدودا على الحريات الفردية التقليدية ، مثل الحق في التملك (انظر بوبيو Bobbio ، ١٩٩٠) . وثمة قيم ، مثل المساواة والرفاه ، هي حريات تتحقق عن طريق تدخل الدولة استنادا إلى قرارات سياسية . والمسألة الحقيقية هي الكيفية التي تضمن بها الدولة التوازن الأمثل بين الحريات الفردية والرضا الجماعي .

(ج) ندرة الموارد

إن المشكلة التي تواجه حكومات الكثير من الدول الفقيرة هي أنها لا تمتلك الوسائل اللازمة لحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها إما بسبب نقص الموارد الاقتصادية أو بسبب الافتقار إلى القوة السياسية الفعالة اللازمة لإحداث تغييرات في توزيع الموارد . وعلاوة على ذلك ، فإن النظام الاقتصادي الدولي لم يفض إلى تهيئة الأحوال اللازمة لتحقيق تعاون إنمائي منصف .

(د) الانتهاكات الهيكلية لحقوق الإنسان

إن انتهاكات حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تكون ، في حالات كثيرة ، متأصلة في هيكل المجتمع . فلهذه الانتهاكات جذور تاريخية وهي تدوم بفعل استبعاد أغلبية السكان من أية مشاركة يُعتد بها في الحياة السياسية وفي التمتع بغوائد التنمية الاقتصادية .

ولا يمكن لحقوق الإنسان الأساسية أن تحظى بحماية كافية في البلدان التي تشكل فيها الانتهاكات الهيكلية عنصرا دائما من عناصر المجتمع . وقد أظهرت التجربة أن استعادة الديمقراطية الرسمية في البلدان التي كانت تخضع في السابق لحكم مطلق قد وضعت بصورة عامة حدا للقمع السياسي ولكنها لم تؤد بالضرورة إلى استعادة حقوق الإنسان الأساسية لأغلبية السكان ، ولا سيما الفقراء والأقليات والجماعات الضعيفة . ومما لا شك فيه أن العقوبات الهيكلية هي أكثر العقوبات حدة وأصعبها تذيلا .

١٣ - والعقوبات التي تعترض سبيل أعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية هي عقوبات متعددة وذات طبيعة . فمن ناحية ، كان تطور النظرية والمفاهيم التي تشملها صكوك حقوق الإنسان أسرع من تطور الممارسة . ذلك أن الإعلان العالمي ،

باعتباره المك الوحيد السائد لمدة ١٨ سنة ، قد حظي بقبول المجتمع الدولي على نطاق واسع ولكنه لم تكن له قوة المعاهدة ؛ ولم تكن للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي جاء مكملًا للإعلان العالمي قوة استحداث آليات وتحديد التزامات من أجل الأعمال الفورية لأحكامه . أما إعلان الحق في التنمية ، فإن هدفه الإجمالي لا يزال أحد المثل بعيدة المنال ولا يزال يتعين أن يحظى بقبول الشعوب والأمم على نطاق العالم .

ومن الناحية الأخرى ، فإن المنافحين عن حقوق الإنسان لم يتمكنوا من توعية الرأي العام بأهمية هذه النصوص في معرض الدفاع عن الجيلين الثاني والثالث من الحقوق . وقد تركز النقاش العام على انتهاكات الحقوق السياسية والمدنية ، بينما لم يقرع أحد جرس الانذار للتحذير من التدهور العالمي النطاق لمبادئ العدالة الاجتماعية والانصاف والتضامن .

إن السؤال التأثيري غير المقصود لذاته حول ما إذا كان من الممكن إنفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يتعين أن يُستعاض عنه اليوم بالإرادة السياسية والتصميم من جانب المجتمع الدولي والحكومات والمجتمع المدني من أجل التصدي للمهمة ذات الأولوية المتمثلة في تحقيق تحرر نصف سكان العالم من العوز .

ثانيا - الفقر والتهميش والعنف

١٤ - للفقر تعاريف كثيرة . وهي تتراوح بين نهج اقتصادي يقوم على التمييز دون عتبة معينة وبين اتجاه أعم يُعرّف الفقر بأنه عدم إشباع الحاجات الأساسية أو عسدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى لمستوى المعيشة .

وأيا كان التعريف المعتمد ، تظل هناك حقيقة مخجلة وهي أنه بعد مرور أكثر من ٤٠ سنة على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، لم يتحقق التحرر من العوز إلا في البلدان المصنعة لصالح أغلبية السكان ؛ بينما لا يزال الجوع والفقر متفشيين في كثير من المناطق في الجنوب . والمشكلة مهولة من حيث بعدها الاقتصادي والاجتماعي . ففي هذا العقد الأخير من القرن العشرين ، يعيش نحو ١,٤ مليار نسمة في البلدان النامية في حالة فقر مدقع (أقل من ٣٧٠ دولارا في السنة) ، بينما يعيش مليار آخر من الناس على حد الفقر . وهؤلاء هم فقراء ليس بالأرقام المطلقة فحسب ، بل أيضا بالقياس إلى تلك النسبة من سكان العالم التي تعيش في البلدان الصناعية والتي تكسب ٨٥ في المائة من الدخل العالمي وهي نسبة قدرها ٢٣ في المائة .

ما هو حجم الفقر في البلدان النامية؟ (١٩٨٥)

المنطقة	الفقراء المدقعون		الفقراء		فجوة الفقر
	الرقم القياسي لهذا العدد (بالملايين) (%)	الرقم القياسي لهذا العدد (بالملايين) (%)	الرقم القياسي لهذا العدد (بالملايين) (%)	الرقم القياسي لهذا العدد (بالملايين) (%)	
البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء	١٢٠	٣٠	١٨٠	٤٧	١١
شرقي آسيا	١٢٠	٩	٢٨٠	٢٠	١
الصين	٨٠	٨	٢١٠	٢٠	٣
جنوب آسيا	٣٠٠	٢٩	٥٢٠	٥١	١٠
الهند	٢٥٠	٢٣	٤٢٠	٥٥	١٢
أوروبا الشرقية	٣	٤	٦	٨	٥
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤٠	٢١	٦٠	٢١	٢
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٥٠	١٢	٧٠	١٩	١
جميع البلدان النامية	٦٣٣	١٨	١ ١١٦	٢٣	٣

ملاحظة: كان خط الفقر في عام ١٩٨٥ بدولارات تعادل القوة الشرائية ٢٧٥ دولارا للشخص الواحد في السنة فيما يتعلق بالفقراء المدقعين و٢٧٠ دولارا للشخص الواحد في السنة فيما يتعلق بالفقراء . ويعرّف الرقم القياسي لهذا العدد بأنه النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر . وتعرّف فجوة الفقر بأنها النقص الكلي في دخل الفقراء كنسبة مئوية من الاستهلاك الكلي .

المصدر: وثيقة الأمم المتحدة E/CN.4/Sub.2/1991/18 ، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

١٥ - وسيركز هذا التقرير على الفقر في البلدان النامية - "أشد فقراء العالم فقرا" ، أي أولئك الذين أهملت حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والذين تركهم النظام الاقتصادي الدولي الجديد خارج دائرته . والهدف هو تحديد المشاكل في ظل الظرف السائد اليوم وتحليل الأسباب الداخلية والخارجية التي تؤثر على العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية . وقد اعتمدنا على البيانات الكلية المقدمة من الوكالات الإنمائية الدولية في تقاريرها السنوية (وبصفة رئيسية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي) ، وذلك بالنظر إلى أنه ليس لدينا القدرة في سياق هذا التقرير على إجراء دراسة متعمقة لمسألة الفقر المعقدة والمتعددة الأشكال .

وقد آثرنا التطرق لبعض الجوانب العامة للفقر والتهميش والعنف من منظور حقوق الإنسان .

(أ) الفقر وحقوق الإنسان

ثمة جانبان للفقر يتعين التشديد عليهما . فمن ناحية ، فإن عدم احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يشكل في حد ذاته انتهاكا من الانتهاكات وفقا للمكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان . ومن الناحية الأخرى ، يشير الفقر والتهميش عقبات خطيرة تعترض سبيل أعمال الحقوق السياسية والمدنية ، بالنظر إلى أن الحرمان من هذه الحقوق يؤدي إلى تآكل أواصر التضامن ، بينما يؤدي التهميش الاجتماعي والاقتصادي إلى تفكك الأسرة والمجتمع وفقدان الهوية والاعتداد بالنفس ، مما يجعل المشاركة السياسية أكثر صعوبة .

(ب) الحد من الفقر

إن الحد من الفقر هو مشكلة سياسية بصورة أساسية . وتنطوي السياسات الرامية إلى الحد من الفقر على تحقيق توازن بين مصلحة الفقراء ومصلحة غير الفقراء . وتعتمد الحملة الرامية إلى استئصال شأفة الفقر اعتمادا شديدا على تعاون غير الفقراء الذين يستأثرون عادة بالقوة الاقتصادية والسياسية . ويمكن للحكومات أن تعتمد مثل هذه السياسات بصورة أسهل في البلدان التي يكون فيها الفقراء منظمين ويكون لهم فيها دور في صنع القرارات السياسية والاقتصادية .

(ج) عبء الفقر

ينتشر الفقر بشكل متفاوت فيما بين المناطق والبلدان ، وفيما بين شتى الأفراد والجماعات داخل كل مجتمع من المجتمعات المحلية . وفي كثير من البلدان ،

يكون الفقر مرتبطا بالخلفية الاثنية والعرقية ، وفي معظم البلدان تكون النساء والاطفال هم الاشد معاناة من الحرمان . ويعيش كثير من الفقراء في اشد المناطق ضعفا من الناحية الايكولوجية وتتهدد بهم بصفة خاصة المخاطر البيئية - التلوث ، وسوء المرافق الصحية ، والمياه الملوثة ، ونقص الخدمات الاساسية .

(د) الحواجز الثقافية والتعليمية

كثيرا ما يستبعد الفقراء من جراء الحواجز الثقافية والتعليمية . فالامية ونقص المعلومات والوضع الاجتماعي هي أمور تحول دون اشتراك الفقراء في الحياة السياسية والثقافية للبلد .

(هـ) التفاوت في الدخل ومسألة اسلوب الحياة

إن أقلية من البلدان الغنية - تستأثر بنصيب كبير من الموارد العالمية - تريد المحافظة على مستوى معيشتها وتعزيزه بينما يسعى العالم النامي جاهدا الى تلبية الاحتياجات الأساسية لشعبه . وعلاوة على ذلك ، فإن امتداد أسلوب الحياة هذا إلى "القطاع الحديث" للبلدان النامية قد أحدث انقساماً عميقاً داخل مجتمعاتها . والنتيجة التي تترتب على ذلك هي حدوث تضارب جوهري في المصالح بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، وبين الطبقة المتميزة الصغيرة والجمهير العريضة غير المنظمة في البلدان النامية (كوتهاري: Kothari ، ١٩٨٩: ١٣٧-١٣٨)

(و) تهميش الفقراء فيما يتعلق بإمكانية حصولهم على الفوائد الاجتماعية

والاقتصادية

إن الامكانيات المتاحة للفقراء للاستفادة من السلع والهياكل الأساسية العامة هي أقل من الامكانيات المتاحة للمجموعات الأخرى . وعلى وجه الاجمال ، يُتاح للفقراء قدر أقل من الخدمات العامة ، وتخفق الحكومات في كثير من الحالات في الوصول الى الفقراء الريفيين وفي وضع سياسات تستهدف أشد المجموعات ضعفا .

(ز) الافلات من العقوبة والعنف

إن اهمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هو سبب المنازعات الاجتماعية والعنف . وينص الاعلان العالمي في ديباجته على أن حقوق الانسان ينبغي أن تتمتع بحماية النظام القانوني ، وإلا فإن "التمرد على الطفيان والاضطهاد" سيكون الملاذ الأخير المتروك للانسان .

وفي كثير من البلدان النامية ، بما فيها البلدان التي هي ديمقراطيات من الناحية الرسمية ، لا تحترم الحكومة القوانين التي وضعتها هي ، ويؤثر الافلات من العقوبة على المساواة بين المواطنين أمام القانون . ويؤدي عدم انفاذ القوانين ليس إلى ادامة التعديات على حقوق الإنسان فحسب بل إنه يفضي أيضا إلى زيادة معوبة قيام الحكومات بتعزيز شرعيتها ، واجراء اصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تعزز التنمية البشرية وجعل هذه اصلاحات مقبولة لدى المواطنين .

وفي عالم اليوم ، كثيرا ما يتخذ التمرد على الاجحاف شكل العنف المتوطن ، ونادرا ما يتخذ شكل الحركات المنظمة الرامية إلى المطالبة بالحقوق المدنية . وإن زيادة تهمة أشد قطاعات السكان حرمانا ، ولا سيما العاطلون عن العمل والشباب ، وعدم النظر إلى الأمور نظرة صحيحة في شأنهم تؤديان إلى لجوء هؤلاء الناس إلى العنف والانشطة غير القانونية .

ولا يزال العاملون لدى الحكومة يستخدمون أساليب غير قانونية ضد أشد قطاعات السكان عوزا وضعفا ، مثل اللجوء إلى التعذيب في مراكز الشرطة ، وقتل أطفال الشوارع والشباب دون خوف من الضبط أو العقوبة ، مما يؤدي إلى دوام دائرة العنف غير المشروعة . ويدل الارتفاع الشديد في تواتر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، حتى في ظل الحكم الدستوري ، على أن هذه الانتهاكات تحظى بالحماية من العقوبة . وعلاوة على ذلك ، فإن السلطة التعسفية للدولة في كثير من المجتمعات يمكن أن تعمل على اذعان واسع النطاق من جانب السكان عموما ، حتى في صفوف الفقراء الذين ينظرون إلى هذا العنف ، رغم أنهم من ضحاياه ، باعتباره طريقة تمكنهم من أن ينفذوا بأنفسهم عن أولئك الذين يعيشون على هامش المجتمع والمجرمين .

١٦ - ويرتبط الفقر بانكار الحقوق الأساسية ، إذ يجري تهمة الفقراء وهم لا يستطيعون أن يكافحوا من أجل حقوقهم ، بخلاف ما هو عليه الحال في العالم الغربي المصنّع حيث استطاع العمال الفوز بحقوقهم الأساسية عن طريق نضالهم وتنظيمهم فسي النقابات العمالية وغيرها من الحركات الاجتماعية . أما أولئك الذين يعيشون على هامش النظام في الظرف العالمي اليوم الذي قوامه الكساد والبطالة والاجحاف الاجتماعي فإنهم لا حول لهم ولا قوة وليس لهم من النفوذ السياسي ما يجعل أصواتهم مسموعة . بل إن ما هو أخطر من ذلك أن الفقراء هم الضحية المفضلة لانتهاكات حقوق الإنسان في النظم الشمولية وكذلك في الديمقراطيات الجديدة التي لا تستطيع أن تكفل الحريات والعدالة للجميع . وفي كثير من هذه البلدان ، فإن أعمال التعذيب ، والمعاملة اللاإنسانية والمهينة من جانب الأجهزة الحكومية (الشرطة والسجون) ، وتسف الجهار القضائي والافلات من العقوبة على نطاق واسع ، وعمليات الاعدام خارج نطاق القضاء على أيدي فرق الاعدام أو القوات شبه العسكرية ، واغتيال أطفال الشوارع ، والعنف الريفي ، وما إلى ذلك ، ما زالت تشكل ممارسات واسعة الانتشار تفضي إلى توطن الخوف والشعور بانعدام الأمن في صفوف الناس الأشد عوزاً .

ثالثاً - التنمية: من النمو الاقتصادي الى التنمية البشرية

تطور مفهوم التنمية

١٧ - لا يمكن فصل إعمال حقوق الإنسان عن التنمية الاقتصادية والديمقراطية . والظاهرة المثيرة للاهتمام هي أن ثلاثة مفاهيم قد تطورت في الاتجاه نفسه وأن كل مفهوم منها يشمل بوضوح المفهومين الآخرين في تقييم إنجازاته .

ويقدم تطور التنمية في السنوات الأخيرة أفضل مثال توضيحي في هذا الصدد .

- في فترتي الخمسينات والستينات ، اعتبر الكثيرون النمو الاقتصادي هو الوسيلة الرئيسية للحد من الفقر وتحسين نوعية الحياة . ولم يتم إيلاء سوى القليل من الاهتمام للأوضاع السياسية . وكان هناك رأي واسع الانتشار مفاده أن الديمقراطية هي ضرب من الترف لا تتحملة البلدان الفقيرة ، وأن التصنيع يتطلب وجود مؤسسات حكومية قوية (بل حتى استبدادية) لتعبئة الموارد اللازمة للنمو .

- وفي السبعينات ، تحول الاهتمام إلى السياسات العامة الموجهة نحو تعزيز التوفير المباشر للخدمات الصحية والغذائية والتعليمية . وفي كثير من البلدان النامية ، ولا سيما في أمريكا اللاتينية ، تم بلوغ معدلات نمو اقتصادي عالية ، تحققت في جانب منها نتيجة لعمليات الاقتراض من الخارج . بيد أن النمو في حد ذاته ظل يشكل أولوية من الأولويات . واستأثرت النخبة بالفوائد الناجمة عن النمو ، بينما لم يتم من الناحية العملية إيلاء أي اعتبار للبدء في إجراء تغييرات هيكلية أساسية تنطوي على توزيع أفضل للموارد فيما بين السكان .

- وقد حدث في الثمانينات تحول آخر في محط الاهتمام ، حيث تأثرت البلدان الفقيرة تأثراً شديداً بالكساد العالمي وأزمة الديون ، ولا سيما البلدان الواقعة في أمريكا اللاتينية وفي أفريقيا جنوب الصحراء ، التي اضطرت إلى اعتماد سياسات تكيف صارمة . وبدأ الكثيرون يشككون في سلامة التكاليف الاجتماعية لهذه التدابير بالنسبة للبلدان التي تعاني من حالات عجز ، والمشقة غير التناسبية التي يعانيها أشد قطاعات السكان عوزاً وضعفاً . كذلك تميزت فترة الثمانينات بالايديولوجية الليبرالية التي كانت تعتقد أن قوى السوق ستحدث بصورة تلقائية إصلاحات اجتماعية ، وأن الحلول العامة للمشاكل الاجتماعية هي بحكم تعريفها حلول سيئة .

- وقد شهدت فترة التسعينات عودةً إلى السياسات العامة الهادفة إلى الحد من الفقر ، وتعزيزاً لمفاهيم التنمية التي نشأت حديثاً: فأصبحت صفات "البشرية" و"المنصفة" و"المستديمة" هي الصفات الأساسية

الجديدة للتنمية . وكان لا بد من هذا الاتجاه لعكس اتجاه انعدام الثقة الذي حل بنماذج التنمية في البلدان النامية . فهذه النماذج لم تكن فقط في كثير من الأحيان نماذج مفروضة تتعارض مع أعمال حقوق الإنسان ، بل إن تكاليفها الاجتماعية أيضا كانت مرتفعة بالمقارنة بانجازاتها الاقتصادية المحدودة - تشتت السكان ، وتعطل الهياكل التقليدية دون تقديم بدائل جديدة ، والاحجاف الاجتماعي ، وإضعاف القوة العاملة .

١٨ - وقد اتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زمام المبادرة في هذا الاتجاه الجديد بتكريس مصطلح "التنمية البشرية" ، التي عُرِّفت بأنها عملية توسيع نطاق اختيار الناس - وبزيادة الفرص المتاحة لهم للتعليم والرعاية الصحية والدخل والعمالة ، وتناول كامل نطاق الخيارات البشرية ابتداء من توفير بيئة مادية سليمة إلى تحقيق الحريات الاقتصادية والسياسية .

١٩ - وقد أصبحت الحرية الانسانية ، وهي مفهوم شامل يضم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، عنصرا حيويا من عناصر التنمية البشرية . غير أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يستخدم رقمين قياسييين لقياس التنمية البشرية والحرية السياسية ، وهما الرقم القياسي للتنمية البشرية الذي يمثل محاولة لقياس أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ؛ والرقم القياسي للحرية السياسية الذي يتناول تحديدا الحقوق السياسية والمدنية .

وشمة سببان لابقاء هذين الرقمين القياسيين منفصلين . أولهما أنهما ينطبقان في نطاقات زمنية مختلفة . فالرقم القياسي للتنمية البشرية يُحتمل أن يكون مستقرا تماما مع مرور الوقت ، في حين أن الرقم القياسي للحرية السياسية يمكن أن يتذبذب بشكل سريع . أما السبب الثاني فهو أن الرقم القياسي للتنمية البشرية يعتمد جزئيا على الفرص الاقتصادية للبلدان ، الأمر الذي لا ينطبق على الرقم القياسي للحرية السياسية . ومن الواضح أن هذه المعاملة تعكس اهتمام المكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بالتمييز بين الحريات مع وضع ترابطها وعدم قابليتها للتجزئة في الاعتبار في الوقت نفسه .

٢٠ - وقد آثرنا أن ننظر أولا إلى العوامل التي تعوق انجازات التنمية البشرية على الصعيدين الدولي والوطني على السواء ، ثم ننتقل إلى دراسة التفاعل بين الرقميين القياسيين وأثرهما على أعمال الحريات الأساسية .

ألف - الحق في التنمية والنظام الاقتصادي الدولي

٢١ - إن هدفنا هو تحديد مكانة "الحق الثابت في التنمية" في النظام الاقتصادي الدولي الجديد لتبين ما إذا كانت الدول التي يقع على عاتقها "واجب التعاون من أجل ضمان التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية" تفي بواجباتها بصورة فعالة بغية إقامة "نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على أساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بين جميع الدول". (المادة ٣ من اعلان الحق في التنمية).

٢٢ - وعلى الرغم من التقدم المحرز على نطاق العالم والنمو الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل والذي تحقق بفضل الثورات التكنولوجية التي حدثت في هذا القرن والتقدم الهائل الذي حققته البلدان النامية ، فإن المكاسب المحققة لم تُوزع بشكل منصف ولا تزال مشكلة الفقر الهائلة قائمة .

وستقدم في الفرع التالي صورة عامة للحالة العالمية بغية بيان الكيفية التي أسهم بها عمل النظام الاقتصادي الدولي في ظهور هذه الحالة من التفاوت ، وبغية تحديد الأوضاع والعقبات التي تعترض سبيل أعمال الحق في التنمية وغيره من حقوق الإنسان في البلدان النامية .

(١) فجوة الدخل وأوجه التفاوت في النمو

إن فجوة الدخل في توزيع الناتج القومي الإجمالي للعالم بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة قد تزايدت تزايداً هائلاً على نطاق العالم في السنوات الثلاثين الأخيرة . فالفاوت الناتجة عن النمو قد وُزعت بشكل غير متكافئ بين الدول والشعوب . ففي الفترة ما بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨٩ ، سجلت البلدان التي يوجد فيها أغنى ٢٠ في المائة من سكان العالم معدل نمو أسرع بمقدار ٢,٧ مرة من معدل النمو الذي سجله أفقر ٢٠ في المائة من سكان العالم . وخلال هذه السنوات الثلاثين ، انخفض نصيب أقل البلدان نمواً من ١ في المائة إلى ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي العالمي . بل إن فجوة الدخل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة هي أكثر حدة حتى من أوجه التفاوت الداخلية (النسبة الأعلى ٢٦ إلى ١) وهي مستمرة في التردّي . وفي الفترة ما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٩ ، زاد نصيب أغنى ٢٠ في المائة من سكان العالم من الناتج القومي الإجمالي العالمي من ٧٠,٢ في المائة إلى ٨٢,٧ في المائة بينما شهدت البلدان التي يوجد فيها أفقر ٢٠ في المائة من سكان العالم هبوط نصيبها من ٢,٢ في المائة إلى ١,٤ في المائة . وقد أدى هذا إلى تضاعف فجوة الدخل العالمية في ٢٠ سنة . وفي عام ١٩٦٠ ، بلغ نصيب أغنى ٢٠ في المائة من سكان العالم ثلاثين مثلاً مقارنة بنصيب أفقر ٢٠ في المائة . وفي عام ١٩٨٩ ، بلغت هذه النسبة ٦٠ إلى ١ . وإذا ما أخذت أوجه التفاوت الوطنية في الاعتبار ، فإن نسبة التفاوت بالنسبة لجميع الناس في العالم من المحتمل أن تكون أعلى من ١٥٠ إلى ١ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ١٩٩٢) .

وقد حدث الاستقطاب الأكبر بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة في فترة الثمانينات التي وصفت بأنها عقد التنمية المفقود . وكانت المشكلة الحقيقية هي أنه على الرغم من أن نمو الدخل العالمي كان في المتوسط أعلى منه في العقد السابق فإن النمو العالمي قد توزع توزيعاً سيئاً . وقد أسهمت هذه العملية في تهميش الملايين من الناس في البلدان الفقيرة .

(ب) أوجه التفاوت الخاصة بالسوق

لا تقوم الأسواق العالمية بتلبية احتياجات أشد دول وشعوب العالم فقراً . ولو كانت الأسواق العالمية مفتوحة بحق لسمحت بتدفق رأس المال واليد العاملة والسلع بحرية في شتى أنحاء العالم . ولكن الأسواق العالمية لا هي حرة ولا تتسم بالكفاءة . وتدخل البلدان النامية هذه الأسواق باعتبارها شريكة غير متكافئة ولا تتمتع سوى بقدر محدود جداً من القوة التفاوضية ؛ وهي تواجه صعوبات فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الأسواق وذلك بسبب الحواجز التجارية الحمائية في تلك المجالات التي تتمتع فيها هذه البلدان بميزة تنافسية مثل السلع المصنوعة القائمة على كثافة العمل وتصدير اليد العاملة غير الماهرة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ١٩٩٢) .

وتوضح الأمثلة التالية عدم المساواة في إمكانية وصول البلدان النامية إلى أسواق رأس المال فضلاً عن أسواق السلع والخدمات . ففي فترة الثمانينات ، كانت معدلات الفائدة الحقيقية بالنسبة للدول الفقيرة أربعة أمثالها بالنسبة للدول الغنية . وقد شوّعت سوق المنتجات الزراعية من جراء الحواجز المغروضة على الواردات والإعانات الزراعية في البلدان الصناعية مما أدى إلى تخفيض الفرص التصديرية المتاحة للبلدان الفقيرة . وانخفض نصيب أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية من ٨,٠ في المائة إلى ٤,٠ في المائة في السنوات العشرين الأخيرة . (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ١٩٩٢) .

وتشير حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن عدم المساواة الهيكلية هذه في عمل الأسواق الدولية يكلف البلدان النامية ٥٠٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً - أي نحو ١٠ أمثال المبلغ الذي تحصل عليه هذه البلدان في شكل معونة خارجية .

(ج) أوجه التفاوت التكنولوجية

إن الابتكارات التكنولوجية والزيادات في الانتاجية البشرية ، التي تُعتبر محرك التقدم الاقتصادي ، هي بالتحديد المجالات التي تُركت فيها البلدان النامية تتخلف عن البلدان الصناعية . وقد اتسعت الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب خلال العقود الثلاثة الماضية ؛ فبينما كانت الانتاجية وراء تحقيق ٥٠ في المائة من نمو الناتج الاقتصادي في البلدان الصناعية ، كانت هذه النسبة في البلدان النامية ٩ في المائة .

ولكي تتمكن البلدان الفقيرة من التجارة على أساس أكثر مساواة ، فستكون بحاجة إلى الاستثمار على نطاق واسع في الناس والخدمات الاجتماعية الأساسية وكذلك في "جميع مستويات تكوين رأس المال البشري - خصوصا في المهارات التقنية والإدارية" . (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ١٩٩٢ : ٤١) . وحتى لو تحقق ذلك ، فلن تكون لهذه البلدان سوى فرص محدودة للتنافس مع انتاج البلدان المصنعة التي تجمع بين التكنولوجيا العالية والاستثمارات الضخمة .

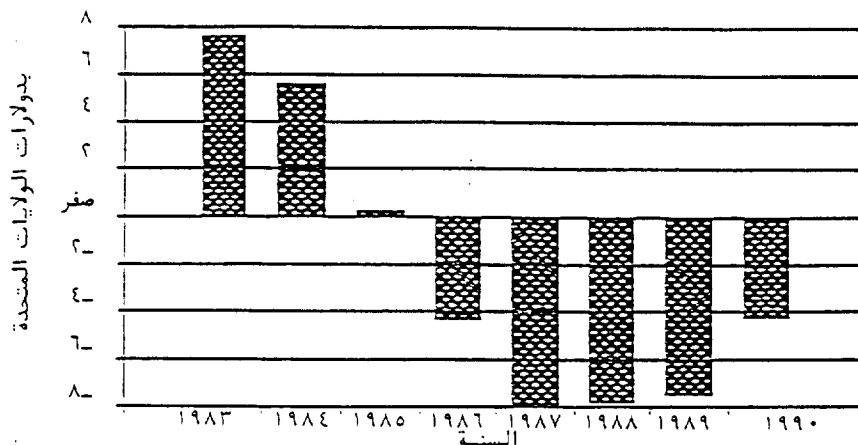
(د) الديون الخارجية وبرامج التكيف الهيكلي

تضاعفت الديون الخارجية للبلدان النامية ثلاث عشرة مرة في العقدين الأخيرين: من ١٠٠ مليار دولار في عام ١٩٧٠ إلى نحو ٦٥٠ مليار دولار في عام ١٩٨٠ و ١ ٢٥٠ مليار دولار في عام ١٩٩٠ . وتستأثر خدمة الديون الخارجية بجزء كبير من الموارد الوطنية للبلدان الفقيرة . وإلى جانب ذلك ، تشكل برامج التكيف الهيكلي التي تفرضها الوكالات الدولية عائقاً أمام البلدان المدينة . فالشروط صارمة ، إذ تلزم الحكومات بتخفيض انفاقها العام مما يفضي إلى إجراء تخفيضات في الاستثمار والاستهلاك والعمالة ؛ وهذا بدوره يعني خنق النمو الاقتصادي ويؤثر تأثيراً كبيراً على التنمية البشرية نتيجة لذلك .

ولإعطاء فكرة عن حجم هذه التدفقات الرأسمالية إلى الخارج ، في الفترة ما بين عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٩ ، حصل الدائنون في البلدان الشريفة على ٢٤٢ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل تحويلات من الديون الطويلة الأجل من البلدان النامية المدينة . وإلى جانب ذلك ، فإن صندوق النقد الدولي ، الذي أنشئ للمحافظة على الاستقرار النقدي وحل مشاكل موازين المدفوعات ، قد حصل من البلدان النامية في أواخر الثمانينات أموالاً بلغت في المتوسط ٦,٣ مليارات دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً .

التحويلات من/إلى صندوق النقد الدولي

بمليارات دولارات الولايات المتحدة ١٩٩٠/١٩٨٣



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ١٩٩٢

وبالإضافة إلى ذلك فإن البنك الدولي ، بدلا من أن يوجه الأموال إلى البلدان التي هي في أشد الحاجة إليها ، قد انتزع من هذه البلدان ما مقداره ١,٧ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ . (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ١٩٩٢) .

وتشكل الديون الخارجية عقبة من العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل النمو في البلدان النامية . وقد حسبنا العلاقة الارتباطية بين الديون ، والقدرة على خدمة الديون والاحتياجات من ناحية ، والناتج المحلي الإجمالي ، ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ، ونمو الناتج القومي الإجمالي ، من الناحية الأخرى ، استنادا إلى بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وقد توصلنا إلى استنتاجات مفادها أن البلدان التي عليها أكبر ديون خارجية ولديها أدنى قدرة على السداد قد سجلت أدنى معدلات النمو في الناتج القومي الإجمالي وفي نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي . ومن الناحية الأخرى ، فإن شمة علاقة ارتباطية ايجابية بين مستوى الاحتياجات النقدية للبلد ومعدل نمو ناتجه القومي الإجمالي (انظر البند ألف - التذييل الثاني) .

وهذه العلاقات الارتباطية ، وإن كانت ضعيفة في حجمها ، تؤيد الاستنتاجات التي خلصت إليها دراسات الحالات الأفرادية التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفادها أن أعباء الديون الخارجية وبرامج التكيف الهيكلي الناشئة عن ذلك تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المدينة .

٢٣ - خلاصة القول إن العوامل الاقتصادية الدولية قد أثرت تأثيرا معاكسا على البلدان النامية . فقد توزع النمو الاقتصادي الإجمالي بشكل غير متساو على نحو أضر بالبلدان الفقيرة ، وأرهقت الأسواق الدولية الشركاء الضعفاء وأقامت حواجز في وجه منتجاتهم التنافسية . وعلاوة على ذلك ، فإن مشكلة الديون الخارجية التي بلغت أبعاداً مذهلة في التسعينات قد أثرت على حياة أشد الناس فقرا فيما يتعلق بالصحة والتعليم ووفيات الرضع .

إن الرؤية التي تعتبر أن آلية التجارة الدولية والتنمية والتمويل ونقل التكنولوجيا تؤدي تلقائيا إلى نقل النمو من البلدان المصنّعة إلى البلدان النامية قد ثبت أنها غير واقعية وخاطئة . فعلى الصعيد العالمي ، أدى الافتقار إلى الآليات التنظيمية إلى إرساء نمط تتعزز فيه أوجه عدم المساواة وتديم نفسها بنفسها . وقد بلغت أوجه التفاوت الدولية بين الأغنياء والفقراء نسبة ٦٠ إلى ١ ، أي أكثر من ضعف أعلى نسبة على الصعيد الوطني وقدرها ٢٦ إلى ١ . وما لم تقم البلدان الغنية والبلدان الفقيرة معا باتخاذ تدابير منسقة لإعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي الحالي ، فإن النمط التاريخي لتحكم الشمال في موارد العالم سيظل مهيمناً بما يضر على نحو منتظم بمستويات المعيشة في البلدان النامية . (كوتهاري: Kothary ، ١٩٨٩) .

باء - الحق في التنمية: الأوضاع والعقبات القائمة في الاقتصادات الوطنية

٢٤ - يتمثل تحدي التنمية في تحسين نوعية الحياة . وهذا ينطوي ليس فقط على بلوغ مستويات دخول أعلى بل إنه يشمل أيضا الحد من الفقر ، وزيادة الانصاف ، وإحراز تقدم في مجالات التعليم والصحة والتغذية فضلا عن إيجاد بيئة أنظف وقدر أكبر من الحرية السياسية . فكيف تكفل الدول أن يكون "لكل إنسان ولجميع الشعوب الحق في المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية"؟ (المادة ١ من إعلان الحق في التنمية) .

وعلى الصعيد الوطني ، سيعتمد تحقيق تنمية بشرية مستدامة في البلدان الفقيرة على بعض الأحوال الأساسية وسيطلب قيام الدولة باتخاذ إجراءات لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لسكانها .

(١) مستويات الدخل والنمو الاقتصادي

إن المسألة الأولى التي تواجهنا هي معرفة الكيفية التي يؤثر بها مستوى الدخل على المؤشرات الاجتماعية في بلد معين ، وما إذا كان النمو الاقتصادي يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة .

وقد تبين لنا وجود علاقات ارتباط قوية وإيجابية بين مستويات الدخل وشتى المؤشرات الاجتماعية . ومن الناحية الموضوعية ، تشير هذه المعاملات إلى ما يلي:

- كلما ازداد الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي للبلد ، ارتفع الرقم القياسي للتنمية البشرية - غير أنه لا ينبغي أن يغيب عن البال أن الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد هو أحد العناصر المكونة للرقم القياسي للتنمية البشرية ، مما قد يؤدي إلى تضخيم النتيجة ؛

- كلما ازداد الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي للبلد ، زادت إمكانية حصول السكان على الخدمات الصحية ومياه الشرب ، وزادت معدلات تحصين الرضع ومتوسط العمر المتوقع والسعرات الحرارية اليومية ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة ، وانخفض معدل وفيات الرضع ومعدل النمو السكاني (انظر البند باء ، التذييل الثاني) .

وإن العلاقات الارتباطية بين معدلات النمو والتغيرات في مؤشر التنمية البشرية في الفترة ما بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٩٠ تؤكد صحة هذه النتائج . فكثير من البلدان التي تنخفض فيها قيم مؤشر التنمية البشرية قد سجلت أيضا معدلات نمو متدنية أو سالبة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المعنية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ١٩٩٢ ، ٩٥) .

والاستنتاج المستخلص هو أن النمو الاقتصادي يمثل عنصراً حيوياً من عناصر التنمية ولكنه لا يكفي في حد ذاته لضمان توزيع منصف للفوائد الاجتماعية والاقتصادية^(٢).

(ب) توزيع الدخل والموارد

إن أوجه التباين الواسع بين مستويات الدخل والتنمية البشرية ترجع في المقام الأول إلى توزيع موارد مثل الدخل والأرض والائتمان والخدمات الاجتماعية وفرض العمل داخل المجتمع. فعند حساب نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، فإن هذا الناتج يخفي أوجه التفاوت في التوزيع الداخلي للدخل.

(٢) من أجل توضيح حقيقة أن مستويات الدخل العالية لا تؤدي تلقائياً إلى مستويات عالية للتنمية البشرية، فإننا طبقنا تحليلاً للارتداد على ١٦٠ بلداً بين الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد (كمؤشر اقتصادي) ومتوسط العمر المتوقع (كمؤشر اجتماعي). ويبين تحليل القيم القياسية المتبقية أن وجود ناتج قومي إجمالي مرتفع للفرد الواحد ليس شرطاً ضرورياً ولا كافياً لكي يبلغ البلد مستوى عالياً لمتوسط العمر المتوقع. (انظر البند جيم في التذييل الثاني).

والعلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية هي علاقة ذات اتجاهين. فمثلاً يكون البلد المتقدم اقتصادياً أفضل قدرة على توفير الغذاء والتعليم لسكانه، فإن السكان الأصحاء والمتعلمين يكونون أفضل قدرة على الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد. وتؤكد الدراسات القطرية التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حقيقة أن التعليم يمثل استثماراً من أكثر الاستثمارات فعالية التي يمكن أن يقوم بها البلد، فهو يزيد من الانتاجية البشرية ويسهم في التعجيل بالتنمية الاقتصادية ويعزز توزيع الدخل على نحو أكثر انصافاً. وتشير العلاقات الارتباطية للبيانات إلى أن ثمة علاقة قوية بين النفقات العامة التي تنفق على الصحة والتعليم والناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي. والسؤال هو: هل تستثمر البلدان استثمارات أكبر في الصحة والتعليم لأن لديها قدراً أكبر من الموارد المالية أم أن لديها قدراً أكبر من الموارد المالية لأنها قد استثمرت في تحسين صحة سكانها وتعليمهم؟ وربما كان الجزم صحيحاً في كلتا الحالتين.

وقد استخدمنا الرقم القياسي لتوزيع موارد القوة^(٣) ، وهو مؤشر لقياس توزيع الموارد الفكرية والاقتصادية في مجتمع معين وضعه خبير العلوم السياسية "تاتو فانهانن" (Tatu Vanhanen) لكي تحدد العلاقات الارتباطية بين توزيع موارد القوة وشتى المؤشرات الاجتماعية . وقد بينت النتائج أنه كلما ارتفع الرقم القياسي لموارد القوة ارتفع أيضا مؤشر التنمية البشرية (المعدل = ٦٨٢٣) ، ومتوسط العمر المتوقع (المعدل = ٦٨٢٣) ، والوصول الى مياه الشرب (المعدل = ٥٢٤٢) والخدمات المحيية (المعدل = ٥١٥٦) وانخفض معدل النمو السكاني (المعدل = ٦٦٩٤) .

وتشير هذه العلاقات الارتباطية الى أن التوزيع الداخلي للثروة الفكرية والاقتصادية يؤثر بشكل حاسم على الأوضاع المعيشية للسكان والى جانب ذلك ، فإنه يوجد أيضا ارتباط قوي بين الرقم القياسي لموارد القوة ومستوى الدخل: فكلما ارتفع مستوى الدخل زاد توزيع الموارد الفكرية والاقتصادية (انظر معامل ارتباط بيرسون (R Pearson Coefficient ، الوارد في الحاشية ٤) .

إن تحقيق التقدم في التنمية البشرية وتحسين الأوضاع المعيشية للسكان يعتمدان على التوزيع المنصف للثروات أكثر من اعتمادهما على مستوى الثروة المطلقة .

(ج) الإجراءات التنظيمية الحكومية

على الصعيد الوطني ، يمكن للتدخل الحكومي أن يوازن القيود الخارجية على النمو الاقتصادي في المجالات التي لا يمكن فيها الاعتماد على الأسواق . والإجراءات التنظيمية الحكومية تعني الاستثمار في التعليم والصحة والتغذية والحد من الفقر ، وتعبئة الموارد لتمويل الانفاق العام ، وتوفير قاعدة اقتصادية مستقرة .

(٣) الرقم القياسي لموارد القوة: تاتوفانهانن ١٩٩١ Index of power resources: Tatu Vanhanen 1991 . صُمِّم هذا الرقم القياسي لقياس شتت الموارد السياسية . وهو رقم قياسي مركب يتألف من: النسبة المئوية لسكان الحضر ، والنسبة المئوية للسكان غير الزراعيين ، وعدد الطلاب الملتحقين بالجامعات والمعاهد المانحة درجات علمية ، ومعدل الالمام بالقراءة والكتابة ، ونصيب المزارع الأسرية ، ودرجة لا مركزية الموارد الاقتصادية غير الزراعية .

(٤) العلاقات الارتباطية: الرقم القياسي لموارد القوة (انظر التذييل

الأول للوقوف على التعريفات)

نصيب الفرد من الناتج القومي	نصيب الفرد من الناتج المحلي
-----------------------------	-----------------------------

الاجمالي ٠,٨٢٣٧	الاجمالي ٠,٨٢٩١
-----------------	-----------------

الحالات (١٤٥)	الحالات (١٣١)
---------------	---------------

الدالة p = ٠,٠٠٠	الدالة p = ٠,٠٠٠
------------------	------------------

(معامل الارتباط/الحالات) / ١ - طرف الدلالة) .

وإحدى أفضل وسائل إعادة توزيع الدخل/الثروة في الداخل هي القيام باستثمارات حكومية في المجالات الاجتماعية . فبالإضافة الى تحقيق تحسينات في النمو والتوزيع ، تنعكس هذه الاستثمارات على نوعية حياة السكان . وكلما زاد استثمار البلد في التعليم والصحة ، ارتفع مؤشر التنمية البشرية ومتوسط العمر المتوقع لسكان البلد .

بيد أنه من أجل تحقيق هذه الاستثمارات ، تحتاج الحكومات الى تعبئة موارد بغية تمويل الانفاق العام . وهذا يتطلب توافر الارادة السياسية للاضطلاع بهذه الاملاحات كما يتطلب القدرة السياسية على تنفيذها نظرا الى أن القيام بها سيكون بالضرورة على حساب بعض أصحاب المصالح الراسخة . فالسياسات الرامية الى التخفيف من الفقر تحمّل بعض التكاليف على غير الفقراء ، وهؤلاء يمارسون في العادة تأثيرا قويا على السياسات . وفي هذا الصدد ، فإن اجراء زيادة في الاستثمارات العامة في مجال رأس المال البشري للفقراء كثيرا ما تكون أحظى بالقبول من إعادة توزيع الاصول الموجودة (الاملاح الزراعي) . ويمدق هذا بصورة خاصة على البلدان التي تتركز فيها الثروة في "قطاع حديث" صغير يعيش جنباً الى جنب مع الاغلبية الفقيرة . والصعوبات التي ينطوي عليها التدخل الحكومي تتجلى في حالة امريكا اللاتينية التي هي أبرز حالة تناقض صارخ بين الثروة والفقر في العالم النامي . وعلى الرغم من أن متوسط الدخل هو أعلى خمس أو ست مرات مثيله في جنوبي آسيا وأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء ، فإن خمس السكان ما زالوا يعيشون في ظل الفقر بسبب انعدام المساواة البالغ في توزيع الدخل . ووفقا لتقديرات البنك الدولي ، فإن رفع مستوى جميع الفقراء في القارة الى ما فوق خط الفقر إنما يتطلب تخصيص نحو ٧,٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة للاستثمار في البرامج الاجتماعية أو فرض ضرائب بنسبة ٢ في المائة على دخول الخمس الأغنى بين السكان . مع ذلك لم تضطلع أي حكومة في تلك المنطقة بمثل هذا البرنامج بعد . وأسباب ذلك عديدة ، وهي تتراوح بين عوامل اقتصادية وعوامل ظرفية ، مثل العبء الثقيل للديون ، وعدم القدرة على فرض سياسات لتحقيق الاستقرار عن طريق خفض العجز العام التضخمي ، وعقبات اجتماعية وسياسية مثل الافتقار الى الفعالية السياسية والى الالتزام السياسي . فضلا عن ذلك ، فإن تدابير إعادة توزيع الدخل التي لم تتخذ في فترات النمو الاقتصادي يكون تنفيذها أكثر صعوبة بكثير في اوقات الازمات ، فكما نعرف ، فإن سنوات "المعجزة الاقتصادية" في أمريكا اللاتينية قد أعقبها "العقد المفقود" ، عقد الثمانينات .

وثمة عامل آخر يكبل الاجراءات الحكومية في البلدان الفقيرة بصفة عامة هو أنها تواجه بمهمة مستحيلة تتمثل في مكافحة الفقر وتحقيق التكيف لاقتصاداتها في وقت يشهد كسادا عالميا وظروفا دولية معاكسة . ومجمل القول ان مشكل إهمال العنصر البشري لا ترجع في كثير من البلدان الى الافتقار الى الموارد المالية بقدر ما ترجع الى الافتقار الى الالتزام السياسي . ومن شأن استثمار نسبة مئوية صغيرة من الدخل

القومي الاجمالي لهذه البلدان في مجال الاولويات الاجتماعية أن يكون كافيا في كثير من الحالات لاعادة هيكلة الميزانيات العامة . وفي بلدان أخرى ، فإن العوامل الاقتصادية هي المهيمنة . بيد أنه لكي يكون الانفاق العام ناجحا في المجالات الاجتماعية فإنه يتعين ، في جميع الحالات تقريبا ، الجمع بينه وبين سياسات ترمي الى الحصول على موارد مالية أخرى مثل سياسات توقف تدفق رؤوس الأموال الى الخارج ، ومكافحة الفساد والتهرب الضريبي ، والحد من الانفاق العسكري ، ومن برامج الاطفال العامة الضخمة البراقة ، وتخفيض العجز في الميزانية .

(د) الحرية السياسية

والى جانب العوامل الاقتصادية المذكورة أعلاه - أي النمو الاقتصادي وتوزيع الموارد والاستثمارات الاجتماعية - تشكل الحقوق السياسية والمدنية مكونات حيوية للتنمية البشرية .

ويبين التاريخ أن التحسينات التي أدخلت في الرعاية الاجتماعية والاقتصادية لأغلبية سكان البلدان المتقدمة قد امكن تحقيقها الى حد بعيد لكون الطبقة العاملة والنقابات العمالية والحركات الاجتماعية والسياسية الأخرى قد استطاعت تنظيم صفوفها وتوجيه مطالبها الى حكوماتها عن طريق القنوات التشريعية والسياسية والجمعية المنتخبة ديمقراطيا . (سكوللي ١٩٩١ ، ٢٩ : Skogly) . وفي الدول التي تتمتع بحريات سياسية ومدنية يكون السكان في وضع أفضل يسمح لهم بالمطالبة بترجمة فوائد النمو الاقتصادي الى تحسينات في نوعية الحياة بالنسبة للجميع .

وعلى أساس البيانات التي جمعت بشأن ١٠٤ بلدان تمثل ٩٢ في المائة من سكان العالم ، خلص برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى بعض الاستنتاجات الأولية بخصوص توزيع الحريات ، والملة بين الحرية السياسية والتنمية البشرية:

- يتمتع ثلث هذه البلدان تقريبا بمستوى عال من الحرية (مستوى ٧٥ في المائة أو أعلى) ، ويتمتع ثلث آخر بمستوى معقول من الحرية (٥٠ - ٧٥ في المائة) ويتمتع الثلث الباقي بمستوى ضئيل الى منخفض من الحرية (٥٠ في المائة أو أقل) .

- ويبدو أن الحرية السياسية والتنمية البشرية متلازمان في سيرهما . فالبلدان التي لديها رقم قياسي مرتفع للتنمية البشرية لديها رقم قياسي متوسط للحرية السياسية قدره ٨٤ في المائة في حين أن البلدان التي لديها رقم قياسي منخفض للتنمية البشرية لديها رقم قياسي متوسط للحرية السياسية قدره ٤٨ في المائة (٥) .

٢٥ - ولا يزال الكثير من بلدان العالم الثالث يختبر وراء قضية زائفة هي قضية الحرية مقابل التنمية ، كما يبرر كبحه للحريات السياسية باسم التقدم السياسي . وثمة بلدان أخرى اعتمدت المؤسسات الديمقراطية رسمياً ولكنها عجزت عن منح هذه الحقوق للجميع .

وسيتعين أن يجري ببطء تمتع الفقراء والفئات المهمشة بحقوقها السياسية والمدنية وذلك بمساعدة المجتمع المنظم ، أي المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية الوطنية والدولية ؛ وبدعم من المجتمع الدولي ، عن طريق شتى وكالات الأمم المتحدة .

٢٦ - وباختصار فإن العوامل الاقتصادية الثلاثة - أي التنمية الاقتصادية ، وتوزيع الدخل من الموارد المادية والفكرية داخليا ، والاجراءات التنظيمية التي تتخذها الحكومة عن طريق القيام ، في جملة أمور ، بالاستثمار في مجالات الأولويات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم - مقترنة بالعنصر السياسي الخاص بالحريات المدنية والسياسية ، هي عوامل هامة تؤثر على مستوى التنمية البشرية داخل بلد من البلدان . وفيما عدا بضعة استثناءات ، فإن هذه العوامل لم تساعد في تحقيق التنمية البشرية في البلدان النامية . فقد ظلت معدلات نمو هذه البلدان منخفضة بالقيم المطلقة والنسبية ؛ وكانت نماذج التنمية المنحرفة التي تم اعتمادها متحيزة في صالح أقلية صغيرة ؛ وجرى تقييد دور حكوماتها بوصفها الضامن الأخير للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للجميع وهو ما تم بسبب ندرة الموارد و/أو نقص الارادة السياسية والقدرة على أعمال هذه الحقوق لصالح أغلبية السكان على حساب المصالح المترسخة والقائمة للأقلية ، على الأقل في الأجل القصير .

(٥) بيد أن من الجدير بالذكر أننا إذا أردنا إيجاد علاقة سببية بين التنمية البشرية وحرية الانسان فلن نستطيع أن نحدد أيهما هو المتغير المستقل . فهل يؤدي وجود رقم قياسي مرتفع للحرية الانسانية الى تيسير التنمية البشرية أم يؤدي وجود مستوى مرتفع من التنمية البشرية الى تيسير تحقيق رقم قياسي مرتفع للحرية الانسانية؟ وإذا نظر إلى معدل الالمام بالقراءة والكتابة على وجه التحديد فمن الممكن افتراض أن سكان الدولة لديهم مستوى تعليمي مرتفع سيكونون أكثر وعياً بحقوقهم المدنية والسياسية . كذلك يمكن أيضا افتراض أن المجتمع الذي يتمتع بحرية الكلام والنشر وتكوين الجمعيات ، يكون المستوى التعليمي لسكانه أفضل . ومرة أخرى فإن مما لا شك فيه أنه يوجد بين كلا المتغيرين درجة معينة من التأثير المتبادل .

وعلاوة على ذلك ، فإن الحريات السياسية ، التي تتلازم في سيرها مع التنمية البشرية ، يجري قصرها في الواقع على الاقلية غير الفقيرة . وكما رأينا ، يواجه الفقراء صعوبات في الحصول على حقوقهم بالكامل ، وهم عرضة بوجه خاص للمعاناة من التجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان .
ولجميع هذه الاسباب ، فإن الحق في التنمية البشرية لا يزال يواجه تحديات من واقع الاوضاع المعاكسة على الصعيدين الوطني والدولي .

رابعاً - الديمقراطية: مستويات الدخل ، وتوزيع الموارد ،
وانتهكات حقوق الإنسان الهيكلية

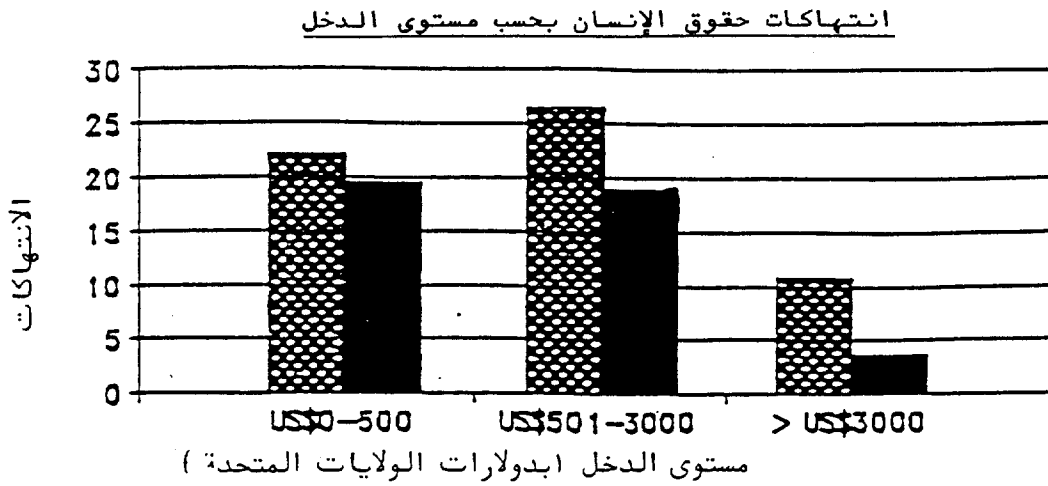
٢٧ - يدرس هذا الفرع العلاقة بين مستوى الدخل وتوزيع الموارد وحقوق الإنسان والديمقراطية . وستكون نقطة انطلاقنا هي النظر في العلاقة بين هذين العاملين الاقتصاديين وانتهاكات حقوق الإنسان ، لأن من المفهوم أنه لا يمكن أن يتحقق التعبير الكامل عن الديمقراطية في ظل وضع تسوده انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان .

ألف - مستويات الدخل وتوزيع الموارد والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان
هناك علاقة بين مستوى انتهاكات حقوق الإنسان ومستوى الدخل في أي مجتمع من المجتمعات . وبصفة عامة ، فإنه كلما كان البلد أغنى كان احتمال انتهاك حقوق مواطنيه أقل . وتوجد عدة عوامل تسهم في احترام حقوق الإنسان في البلدان الغنية منها: أن الصراع من أجل البقاء أقل حدة ، والتعليم والوعي بالحقوق أعلى مستوى وأوسع انتشاراً ، ورقابة المجتمع على أجهزة القمع في الدولة أكثر فعالية . بيد أن ما يجعل العلاقة بين مستوى الدخل ومعدل انتهاكات حقوق الإنسان ذات دلالة خاصة هو أن توزيع الدخل أكثر اتساماً بالمساواة في معظم البلدان المتقدمة الغنية .
ويبدو أن العامل السببي المحدد لمستوى انتهاكات حقوق الإنسان هو توزيع الموارد وليس مستوى الدخل في حد ذاته ؛ وهو استنتاج أيدته النتائج التي توصل إليها "فانهانن" حول العلاقة بين مستوى الديمقراطية السياسية ومستوى التنمية الاقتصادية (انظر اعلاه) .

وشمة جانب آخر يجب التشديد عليه هو أن العلاقة بين الغنى وانتهاكات حقوق الإنسان ليست دائماً علاقة خطية بمعنى أنه في البلدان ذات الدخل المتوسط ، قد يكون مستوى انتهاكات حقوق الإنسان أعلى نسبياً من مستواه في الغنيين الآخرين (بلدان الدخل المنخفض وبلدان الدخل المرتفع) .

٢٨ - وشمة دراسة ، أجراها ميتشيل وماكورميك (Mitchell and McCormick) ، تفحص العلاقة بين التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان باستخدام معلومات مقدمة من منظمة العفو الدولية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في عام ١٩٨٤ . وكان الاستنتاج الذي خلصت إليه الدراسة كما يلي:

- كلما كانت البلد أغنى كان احتمال احتجازه عدداً كبيراً من السجناء السياسيين أقل .
- البلدان التي لديها مستوى منخفض نسبياً من الدخل الفردي يكون وجود مستويات أعلى من التعذيب فيها أكثر احتمالاً . (ميتشيل وماكورميك ، ١٩٨٧ ، ٤٨٨) .



حالات التعذيب
حالات القاء القبض لأسباب سياسية

المصدر: الأرقام مأخوذة من: ميتشيل وماكوريك ، ١٩٨٨ ، وهي تستند الى بيانات منظمة العفو الدولية لسنة ١٩٨٤ بشأن انتهاكات حقوق الانسان من فئة "كثيرا جدا".

انتهاكات حقوق الإنسان بحسب مستوى التنمية الاقتصادية

الدخل الفردي

الدخل الفردي	٠-٥٠٠ دولار	٥٠١-٣٠٠٠ دولار	٣٠٠٠ دولار >
الف - احتجاز السجناء السياسيين			
نادرا أو لم يحدث قط	٢,٤	١١,٣	٣٥,٧
أحيانا	٤١,٥	٣٦,٤	٣٣,١
كثيرا	٣٤,١	٣٥,٨	٣١,٤
كثيرا جدا	٢٢,٠	٣٦,٤	١٠,٧
المجموع	١٠٠,٠	٩٩,٩	٩٩,٩
	(٤١=ع)	(٥٣=ع)	(٣٨=ع)

"كاي" تربيع = ١٨,٧٠ ، ح > ٠,٠٠٥

باء - استخدام التعذيب

	٠-٥٠٠ دولار	٥٠١-٣٠٠٠ دولار	٣٠٠٠ دولار >
نادرا أو لم يحدث قط	٢٩,٣	٢٨,٣	٦٠,٧
أحيانا	٢٩,٣	٢٢,٦	٢٨,٦
كثيرا	٢٢,٠	٣٠,٢	٧,١
كثيرا جدا	١٩,٥	١٨,٩	٣,٦
المجموع	١٠٠,١	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	(٤١=ع)	(٥٣=ع)	(٢٨=ع)

"كاي" تربيع = ١٤,٣٦ ، ح > ٠,٠٣

المصدر: ميتشيل وماكورميك ، ١٩٨٨ .

وكما يتضح من الرسم البياني والجدول الواردة أعلاه ، فإنه على الرغم من أن عمليات التعذيب والسجن لأسباب سياسية هي أكثر تواترا ، من حيث الأرقام المطلقة ، في البلدان ذات الدخل المنخفض ، فإنها نسبيا أوسع انتشارا في البلدان ذات الدخل المتوسط ، وإن مستواها لا يتضاءل إلا في البلدان ذات الدخل المرتفع .

٢٩ - وتوصلت دراسة أخرى أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى نتائج مماثلة باستخدام رقم قياسي لقياس الحرية السياسية يقوم على ٥ معايير وهي: السلامة البدنية للفرد ، وسيادة القانون ، وحرية التعبير ، والمشاركة السياسية ، وتكافؤ الفرص . الرقم القياسي للحرية السياسية

مستوى الدخل

	مرتفع	متوسط	منخفض
السلامة الشخصية	٨,٧	٥,٨	٤,٠
سيادة القانون	٨,٦	٥,٨	٤,٢
حرية الكلام	٨,٣	٦,٠	٤,٣
المشاركة السياسية	٨,٧	٦,٣	٣,٤
تكافؤ الحرية السياسية	٧,٦	٦,٤	٥,٥
الرقم القياسي	٨٣,٧	٦٠,٨	٤٣,٨

واحدى النتائج التي خلصت اليها الدراسة هي أنه توجد فيما يبدو صلة بين مستوى الدخل الفردي في بلد ما ومدى ممارسة الحريات الديمقراطية فيه . وفيما يتعلق بالبلدان ذات الدخل المرتفع ، فإن الرقم القياسي للحريات السياسية يبلغ في المتوسط ٨٤ في المائة . وفيما يتعلق بالبلدان ذات الدخل المتوسط فإنه ٦١ في المائة ، وفيما يتعلق بالبلدان ذات الدخل المنخفض فإنه ٤٢ في المائة .

٣٠ - وتم التوصل الى نتائج مماثلة باستخدام بيانات أحدث وتقسيم فرعي مختلف للبلدان من حيث مستوى الدخل ، عن طريق تحديد علاقة ارتباطية بين نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٩٠ ومتغير الديمقراطية^(٦) :

- لا يدخل أي بلد من البلدان ذات الدخل المرتفع في فئة "الانتهاكات الواسعة الانتشار والمتكررة لحقوق الإنسان" ؛
- من بين البلدان ذات الدخل المرتفع وعددها ٢٢ بلدا ، يدخل ١٧ بلدا في فئة "بعض الانتهاكات" وفئة "لا توجد انتهاكات" ؛
- لا يدخل أي بلد من البلدان ذات الدخل المنخفض في فئة "لاتوجد انتهاكات يعتد بها لحقوق الإنسان" ولم يدخل سوى بلد واحد في فئة "بعض الانتهاكات" ؛
- من بين البلدان ذات الدخل المنخفض وعددها ٢٨ بلدا ، يدخل ٢٧ بلدا في فئة "انتهاكات كبيرة أو خطيرة أو واسعة الانتشار لحقوق الإنسان" ؛
- من بين البلدان ذات الدخل المتوسط وعددها ٤٢ بلدا ، يدخل ٢٤ بلدا في فئة "انتهاكات كبيرة أو خطيرة أو واسعة الانتشار لحقوق الإنسان" . ومن المثير للاهتمام ملاحظة أن فئتي "انتهاكات واسعة الانتشار" و"انتهاكات خطيرة" هي نسبيا أعلى في البلدان ذات الدخل المتوسط منها في البلدان ذات الدخل المنخفض ؛
- أما معامل ارتباط "غامما" فيمثل رمزا سالبا ، وهو ما يعني وجود علاقة عكسية بين مستوى الدخل وانتهاكات حقوق الإنسان .

(٦) المستويات هي: المرتفع = أكثر من ٦ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ؛ المتوسط = ٥٠٠ - ٦ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ؛ المنخفض = أقل من ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة "الديمقراطية" هي متغير صمه بوغيرامي Pourgerami على أساس الرقم القياسي للقمع السياسي الذي صمه بيرغ - شلوسسر Berg-Schlosser .

جدول متعدد المداخل: تصنيف مستوى الدخل بحسب
الديمقراطية: انتهاكات حقوق الإنسان

النسبة انتهاكات		لا توجد			
المئوية واسعة انتهاكات انتهاكات		بعض انتهاكات		مجموع	
للبلدان الانتشار خطيرة كبيرة		الانتهاكات يعتد بها		المصنف	
البلدان ذات الدخل المرتفع	١٣,٦	٨,٣	٢٥,٠	٨٣,٣	٢٣,٩
البلدان ذات الدخل المتوسط	٧٥,٠	٤٥,٥	٢٧,٥	٦٣,٥	١٦,٧
البلدان ذات الدخل المنخفض	٢٥,٠	٤٠,٩	٢٤,٢	١٣,٥	٣٠,٤
مجموع العمود	٢٠	٢٣	٢٤	٨	١٨
	٢١,٧	٢٣,٩	٢٦,١	٨,٧	١٩,٦
					٩٣
					١٠٠,٠
عامل		ادنى عامل		خانة ذات عامل	
الديمقراطية		اقتصادي		اقتصادي > ٥	
٨		١,٩١٣		٥ الى ١٥ (٣٣,٣)٪	
الاحصاء		القيمة			
معامل ارتباط "غاما" المتعدد		٠,٦٠٩٧٨			
المداخل		٠,٤٥١٩١			

المصدر: Pourgerami, 1988 and UNDP, 1991

٣١ - وكان الانتقال من مستوى الدخل المنخفض الى مستوى الدخل المتوسط محبوبا في بلدان كثيرة بحدوث زيادة في انتهاكات حقوق الإنسان ، مما ادى بالكثيرين الى الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي السريع لا يتفق مع الحريات السياسية . بيد أنه يطعن في هذا الرأي اليوم على نطاق واسع بالنظر الى أن عوامل أخرى تقوم بدور هام في تحديد هذه العلاقة . وأحد أهم العوامل في هذا الصدد هو الموارد داخل المجتمع .

جدول متعدد المداخل: الرقم القياسي لموارد

القوة بحسب الديمقراطية: انتهاكات حقوق الإنسان

النسبة انتهاكات					
المثوية واسعة انتهاكات انتهاكات بعض انتهاكات مجموع					
الديمقراطية - للبلدان الانتشار خطيرة كبيرة الانتهاكات يعتد بها المصف					
الرقم القياسي					
لموارد القوة					
٣١	١	١٣	١٠	٧	
٣٣,٧	٣,٢	٤١,٩	٢٣,٣	٢٣,٦	موارد قوة مركزة
					تركيزا مرتفعاً
٧١		٧	٦	٤	
١٨,٥		٤١,٢	٣٥,٣	٢٣,٥	موارد قوة مركزة
					تركيزا متوسطاً
٤٤	٨١	٧	٤	٦	٩
٤٧,٨	٤٠,٩	١٥,٩	٩,١	١٣,٦	٢٠,٥
					موارد قوة مركزة
					تركيزا منخفضاً
٩٣	٨١	٨	٢٤	٢٣	٢٠
١٠٠,٠	١٩,٦	٨,٧	٢٦,١	٢٣,٩	٢١,٧
					مجموع العمود

خانة ذات عامل		عامل		عامل	
اقتصادي > ٥		اقتصادي		الديمقراطية	
٧ الى ١٥ (%٤٦,٧)		١,٤٨٧		٨	
		١٠,٠٠٠		٨	
القيمة		الاحماء		كاي - تربيع	
٠,٥٤٠٦١		معامل ارتباط "غاما" المتعدد		٥٤,٤٥٦٤١	
٠,٤٠٣١٣		المداخل			

المصدر: Pourgerami, 1988 and UNDP, 1991

- وسعيًا منا الى تحديد الارتباط بين متغير "الديمقراطية" نفسه ورقم "فانهاين" القياسي لموارد القوة ، تبين لنا ما يلي:
- من بين البلدان التي لديها مستوى مرتفع من تركيز الموارد الاقتصادية والسياسية والثقافية وعددها ٣١ بلداً ، يدخل ٢٠ بلداً في فئات .
 - انتهاكات حقوق الإنسان الكبيرة أو الخطيرة أو الواسعة الانتشار .

- من بين البلدان التي لديها تركيز منخفض للموارد وعددها ٤٤ بلدا ، يدخل ٢٥ بلدا في فئتي "بعض الانتهاكات" أو "لا توجد انتهاكات يعتد بها" لحقوق الإنسان .
- يمثل معامل ارتباط "غامما" رمزا موجبا ، يعني وجود علاقة مباشرة بين توزيع الموارد والانتهاكات .

وبعبارة أخرى ، فإن النمو الاقتصادي في المراحل الأولى للتنمية لا يعني بالضرورة حدوث المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان . ونظرا الى اقتران هذه الانتهاكات بمستوى توزيع الموارد في المجتمع ، فمن شأن وجود نموذج انمائي بديل يمكنه أن يوزع فوائد النمو على جميع قطاعات السكان أن يسهم في تخفيض عدم الاستقرار السياسي .

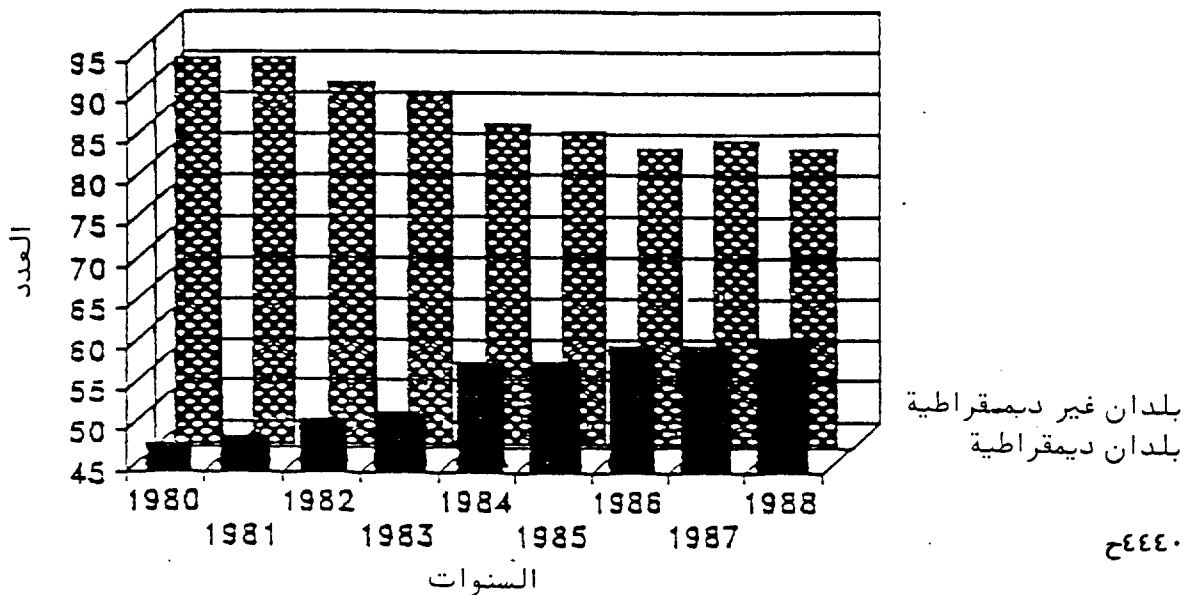
٣٢ - وتكشف البيانات عن وجود علاقة واضحة لا لبس فيها بين مستوى دخل البلد ، وتوزيع موارده ، ودرجة احترامه لحقوق الإنسان . فالصراع على الموارد النادرة واستخدام القمع للسيطرة على السخط على عدم المساواة في توزيع الموارد انما يزيدان من مستوى المواجهة والقمع . وهذا يساعد السبب في استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في البلدان التي أخذت بالديمقراطية مؤخرا .

وفي الواقع ، فإنه يمكن الحد بقدر كبير من انتهاكات حقوق الإنسان عن طريق الإصلاحات السياسية وتحسين السيطرة على الأجهزة القمعية . بيد أن هذا لا يمكن تحقيقه الا في البلدان التي لا يوجد بها توزيع للدخل بالغ الاجفاف .

باء - مستويات الدخل ، وتوزيع الموارد ، والديمقراطية

٣٣ - زاد عدد الديمقراطيات في العالم زيادة مطردة منذ القرن الماضي ، وفي الوقت الراهن فإن قرابة نصف البلدان في العالم تحكمها حكومات منتخبة انتخابا شعبيا . وشمة دراسة مقارنة أجريت بشأن ١٤٧ بلدا في الفترة ما بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٨ تظهر التصنيف التالي:

الأخذ بالديمقراطية في العالم في الفترة من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٨



٤٤٤٠ ح

خلال فترة السنوات التسع قيد الدراسة ، زاد عدد الدول الديمقراطية من ٤٨ الى ٦١ دولة ، في حين أن عدد الدول شبه الديمقراطية قد انخفض من ٧ الى ٥ دول وعدد الدول غير الديمقراطية من ٩٢ الى ٨١ دولة (انظر الرسم البياني الوارد أعلاه) . واجريت في عدة دراسات اختبارات تجريبية لافتراض القائل بوجود علاقة بين التنمية الاقتصادية والاخذ بالديمقراطية ، وتشير نتائج هذه الدراسات الى وجود علاقة ارتباطية موجبة بقدر معتدل بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية . بيد أنه يشار ايضا الى عوامل مؤثرة أخرى .

فمثلا ، اذا استخدمنا رقم "فانهانن" القياسي للاخذ بالديمقراطية^(٧) كمؤشر على الاخذ بالديمقراطية ، واستخدمنا نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمؤشرين للتنمية الاقتصادية ، لوجدنا علاقات ارتباطية قوية وموجبة تبلغ ٠,٦٥٢١ و ٠,٦٧٤٧ على التوالي . مع ذلك ، وطبقا لفانهانن ، فانه "ليس من المؤكد أن هذه العلاقة ترجع الى سبب هو تنحية الاقتصاد أو تحديثه في حد ذاته ، بل قد ترجع الى سبب آخر غير ما تشير اليه التنمية الاقتصادية" وهذا الشيء الآخر قد يكون بالتحديد درجة تركّز الموارد الاقتصادية والفكرية والسياسية بين السكان (فانهانن ، ١٩٩٠ ، ٤١) . وبعبارة أدق ، يؤكد فانهانن أن:

١١ "التوزيع النسبي للموارد الاقتصادية والفكرية وغيرها من موارد القوة فيما بين القطاعات المختلفة من السكان هو العامل الجوهرى المسؤول عن التباين في مستويات الاخذ بالديمقراطية .

١٢ "ستتحقق الديمقراطية في ظل الأوضاع التي تكون فيها موارد القوة قد أصبحت موزعة توزيعا واسع النطاق الى حد يستحيل في ظله على أي مجموعة أن تقمع منافسيها أو أن تحافظ على هيمنتها" (فانهانن ١٩٩٠ ، ٥٠) .

وفي الواقع فإن تحليل القيم القياسية المتبقية من تحليل التراجع بين الناتج القومي الاجمالي والرقم القياسي للاخذ بالديمقراطية يشير الى أن بعض البلدان لديها درجة من الاخذ بالديمقراطية أعلى بكثير مما يوحي به نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الاجمالي ، في حين أن بلدانا أخرى هي ، على العكس من ذلك ، أقل ديمقراطية مما يوحي به نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الاجمالي (انظر البند دال في

(٧) هو رقم قياسي مركب من مؤشرين: المشاركة (على أساس النسبة المئوية للسكان التي أدلت بأصواتها في انتخابات الرئاسة و/أو البرلمان) والمنافسة (على أساس نصيب الأحزاب الصغيرة من الأصوات التي تم الإدلاء بها في انتخابات البرلمان و/أو الرئاسة) انظر التذييل للاطلاع على التفاصيل .

التذييل الثاني) . وعلى الرغم من أن بعض البلدان مدرجة في الفئة "المنحرفة" بسبب الارتفاع الشديد أو الانخفاض الشديد في نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي ، فإن التحليل يشير إلى أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية ليست دائما علاقة خطية ، وأن البلد يمكن أن يكون ديمقراطيا دون أن يمتلك موارد كثيرة ، كما يمكن أن يكون غير ديمقراطي على الرغم من أن لديه وفرة من الموارد الاقتصادية . تركز الموارد الاقتصادية والفكرية والسياسية يمكن أن يفسر العلاقة غير الخطية بين النمو الاقتصادي والديمقراطية .

٣٤ - وان بعض الدراسات^(٨) ، التي تشترك في القول بعدم التوافق بين الطابع الديمقراطي للمؤسسات السياسية والنمو الاقتصادي السريع ، تشكك في وجود علاقة ارتباطية موجبة بين التنمية والديمقراطية (بورغرامي Pourgerami ، ١٩٨٨ ، ١٢٤) . ويشير صامويل هانتنغتون Samuel Huntington إلى تعقد العلاقة بين هاتين الظاهرتين وذلك في إحدى هذه الدراسات . فعدم الاستقرار السياسي الذي نتج عنه انهيار الديمقراطية في جزء كبير من العالم النامي قد تولد على وجه التحديد بفعل النمو الاقتصادي السريع وما ترتب عليه من تغييرات اجتماعية سريعة ، على النقيض من انخفاض مستوى اتسام النظام السياسي بالطابع المؤسسي . وفي البلدان التي تمر بمرحلة انمائية سريعة "تكون معدلات التعبئة الاجتماعية والتوسع في المشاركة السياسية عالية ؛ وتكون معدلات التنظيم السياسي وغلبة الطابع المؤسسي منخفضة . تكون النتيجة هي عدم الاستقرار والغوض السياسيين . فالمشكلة الجوهرية المتعلقة بالسياسات هي تأخر تطوير المؤسسات السياسية بالنسبة إلى التغير الاجتماعي والاقتصادي" (هانتنغتون ١٩٦٨ ، ١٧) . وينبئ هانتنغتون إلى ضرورة ادماج السكان بأسرهم في فوائد النمو بغية تجنب تصعيد الصراع على الموارد النادرة والمركزة .

٣٥ - وثمة تفسير آخر من جانب "فانهانن" يذهب إلى أبعد من ذلك . ويبين أن اقتران المستويات المرتفعة للثروة الوطنية والديمقراطية - في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية - سببه الرئيسي هو أن المستويات المرتفعة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ترتبط بكون الموارد الاقتصادية والفكرية موزعة على أساس عريض القاعدة فيما بين السكان . وهكذا ، يبدو أن توزيع الموارد هو العامل السببي الحقيقي في العلاقة بين التنمية والديمقراطية .

Heilbroner (1963). Bhagwati (1966), Andreski (1969), Emerson (٨)
(1971), Flanigan and Fogelman (1971), Huntington and Nelson (1976), Burton
(1977), Kahn (1979), Frank and Weeb (1977), and Lipton (1977).

٣٦ - وعلى عكس الرأي الواسع الانتشار القائل بأن وجود مستوى مرتفع بعض الشيء من الثروة الوطنية أمر ضروري لدعم الديمقراطية ، فإن أفكار "فانهانن" تتيح قدرا من الأمل للبلدان الفقيرة . "إن قلة ضئيلة جدا من البلدان النامية لديها فرص حقيقية لتحقيق ذلك المستوى من الثروة القومية الذي تتمتع به أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية في عصرنا هذا ، في حين أنه يكون من الأسهل كثيرا تهيئة الأوضاع المؤاتية للديمقراطية عن طريق توسيع نطاق توزيع موارد القوة الفكرية والاقتصادية . وعلى أساس نظريتي ، فإن آفاق أخذ البلدان الفقيرة بالديمقراطية ليست حالكة السواد . بل إن من الممكن حتى للبلدان الفقيرة نسبيا كما يتضح ذلك من الأدلة التجريبية ، أن تنشئ مؤسسات ديمقراطية وأن تحافظ عليها إذا وزعت موارد القوة المعنوية فيها على نطاق واسع بما فيه الكفاية" ("فانهانن" ١٩٩٠ ، ١٦٧ ، ١٩٥) .

ولا شك أن مقترح "فانهانن" في هذا الصدد هو حل جذاب أمام البلدان النامية ، بيد أن تحقيقه سيتطلب التغلب على العقبات ، والالتزام الحاسم من جانب الدولة ، فضلا عن المساندة من جانب غير الفقراء . وسيلزم إجراء دراسة أكثر تعمقا لتفهم أسباب استمرار الممارسات الاستبدادية في كثير من البلدان النامية خلال مرحلة التحول إلى الديمقراطية .

جيم - التحول إلى الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان الهيكلية

٣٧ - في كثير من المجتمعات ، وفي جميع القارات ، اتسمت العلاقات بين الحكومة والمجتمع خلال النصف الثاني من القرن العشرين بعدم الشرعية والسلطة التعسفية التي تجبر أغلبية السكان على الخضوع لها . وعندما مرت هذه المجتمعات بعمليات تحول إلى نظم الحكم الديمقراطي ، والتي حدث معظمها في الثمانينات ، لم تتأثر بالضرورة الممارسات الاستبدادية بالتغييرات السياسية وبالانتخابات الحرة والتنافسية . ويصدق هذا بوجه خاص على بلدان أمريكا اللاتينية ذات الدخل المتوسط التي لم تكن التغييرات الاقتصادية فيها مصحوبة بتغييرات مؤسسية واجتماعية .

٣٨ - والسؤال الذي طرحه الباحثون في أمريكا اللاتينية هو ما إذا كان من الممكن حماية الحقوق السياسية والمدنية الأساسية حماية كافية في بلدان تبدو فيها "الانتهاكات الهيكلية" للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سمة دائمة للمجتمع . (ستافينهاغن Stavenhagen ، ١٩٩٠) . ومن العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى وقوع انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان ، فإن انعدام المساواة بشتى أشكالها ، كما برهنا على ذلك ، يمكن اعتبارها أحد أكثر العوامل تدميرا وهي تشمل: انعدام المساواة في الدخل ، وفي السيطرة على الموارد ، وفي المعاملة أمام القانون (شميد Schmid ، ١٩٨٩) . ولذلك ، فإنه في المجتمعات التي يوجد فيها نظام طبقي هرمي كبير يكون فيها احتمال أكبر أيضا لأن ترتكب الحكومة انتهاكات لحقوق الإنسان على الرغم من الحكم الديمقراطي ("غور - اقتباس - شميد" Gurr, cit, Schmid ، ١٩٣٩ ، ٣٠) .

٣٩ - ولا يمكن للديمقراطية أن تكون مستقرة إذا لم تكن تتوافر لأغلبية السكان الضروقات الأساسية للحياة ولم يكن لديهم أي أمل في تحسن أحوالهم في المستقبل القريب . وعلى الرغم من الأشكال الديمقراطية للحكم ، فإن كثيرا من نظم الحكم الدستورية في أنحاء العالم لا تزال تسمح بـ "مساحات من الارهاب" الموجه ضد أقليات اثنية أو اقتصادية أو أقليات أخرى لا تحظى بالقبول الشعبي . وعلى الرغم من أن الدولة هي التي ، من الناحية النظرية ، تحتكر العنف المادي في المجتمع ، فإن العنف غير القانوني ما زال هو القاعدة لا الاستثناء في كثير من البلدان النامية . وتحتفظ كثير من الدول بمستويات مرتفعة من العنف ، ومعظمه غير قانوني ، وتسود فيه ممارسات راسخة مثل التعذيب والاعدام خارج الإطار القانوني . (فريدريك Friedrich : ١٩٧٢ : ٢٨ و ٢٣٦ ؛ بنهير Pinheir ، ١٩٩٢) .

٤٠ - وإذا اعتبرنا أن الديمقراطية ، على الرغم من مثالبها في المراحل الأولى ، هي أقرب شيء يمكن أن يتوفر لنا لضمان حقوق الإنسان ، فإن من المهم أن نجد الوسائل لتعزيز مؤسساتها . ولا تستطيع حكومة أن تدعي أنها ديمقراطية لمجرد اجرائها انتخابات دورية ، وان كان لا يمكن انكار أن الانتخابات الحرة والتنافسية والدورية تجعل الحكومة مسؤولة عن أعمالها أمام الناخبين . وفي إطار ديمقراطي ، يمكن زيادة عملية مساءلة العاملين بالحكومة مما يجعل من الممكن التحقيق مع هؤلاء العاملين الحكوميين ومعاقبتهم ، الأمر الذي يؤدي الى تصحيح انتهاكات حقوق الإنسان بمضي الوقت . والديمقراطية شرط مسبق لإعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن بدورها أن تسهم في محاربة انتهاكات حقوق الإنسان السياسية والمدنية . وتنطوي المبادئ والمؤسسات الديمقراطية على امكانيات كبيرة مؤداها كبح الاجراءات الحكومية المنافية للقانون وقصر يد الصفوة السياسية عن عمليات اساءة استخدام السلطة .

٤١ - ويتمثل التحدي الكبير الذي يواجه الديمقراطيات الجديدة في تعزيز مؤسساتها ، والتحول من كونها ديمقراطيات محدودة او مقيدة لتصبح ديمقراطيات كاملة . كذلك فإن الانتهاكات الهيكلية الكامنة في صلب الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلد تماثل انتهاكات الحقوق السياسية والمدنية المعروفة جيدا في تأثيرها المدمر على المبادئ الديمقراطية . ويكمن الفارق الكبير بين نوعي الانتهاكات هذين في أن النوع الأول لا يمكن أن تحله الدولة وحدها ، اذ يتعين اشراك المجتمع بأسره في إحداث التغييرات المقترحة .

٤٢ - وحتى وقت حديث ، فإنه لا منظمات حقوق الإنسان ولا الوكالات الدولية قد أجرت حقا تقييما كاملا للعواقب المترتبة على هذه الانتهاكات الهيكلية . وقد اتجهت كيانات حقوق الإنسان الى التركيز على انتهاكات الحقوق السياسية والمدنية والى ترك الانتهاكات الاجتماعية والاقتصادية للمنظمات الانمائية .

بيد أنه من المهم الإشارة الى ظهور نوع جديد من الحركات الاجتماعية التي تتبنى قضية الفقراء والمهمشين والأمر المهاجرة والأقليات العرقية والسكان الأصليين والفلاحين المعدمين . وتنشط هذه الحركات بصورة خاصة في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا (ستافنهاغن Stavenhagen ، ١٩٩٠ ، كوتهارى Kothary ، ١٩٩٠) . والحرب التي تشنها من أجل كرامة الانسان والمساواة واشباع الحاجات الأساسية لأعضائها تتجاوز نطاق أنشطة الأحزاب السياسية الممابة بالوهن والنقابات العمالية التي حل بها الضعف .

وإن تنوع هذه الحركات ودينامية قضاياها تمثل أملا للديمقراطيات المقامة حديثا . مع ذلك ، فلا ينبغي للمرء أن يهون من قدر العقبات التي تعترض أنشطتها ، والتي تتراوح بين الخمول البيروقراطي والصراعات الصريحة مع السلطات الحكومية ومع أولئك الذين يحبذون الابقاء على الوضع الراهن . وهذا هو السبب في أن من اللازم اللاب أن تعترف المجتمعات الوطنية والمجتمع الدولي بدور الحركات الاجتماعية في عملية الأخذ بالديمقراطية بغية تعزيز هيكلها ودعم إنشاء شبكات لها على الأصعدة الوطني والاقليمي والدولي .

٤٣ - وخلاصة القول إن النمو الاقتصادي ضرورة حاسمة لتثبيت أركان الديمقراطيات الجديدة . بيد أن النمو لا يكفي في حد ذاته . ويجب أن يجري في المستقبل إيلاء مزيد من الاهتمام لتوزيع النمو الاقتصادي والموارد الاقتصادية ، ولضرورة أحداث تغييرات عميقة في الهيكل الاجتماعي - الاقتصادي فضلا عن أحداثها في النظام السياسي أيضا . وبدون بذل جهد متضافر على يد الدولة ومعها كافة قطاعات السكان بغية استئصال أسوأ أشكال البؤس الانساني ، فلا يمكن أن يؤدي إنهاء النظم الاستبدادية هو أو وجود المؤسسات الديمقراطية في حد ذاتهما الى كفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفقراء (ستافنهاغن ، ١٩٩٠) .

٤٤ - ولذلك يبدو واضحا أنه لا استخراج الموارد من المجتمعات النامية ولا منع دخولها في السوق الدولية سينهض بالتنمية البشرية أو بالديمقراطية . فكثير من الديمقراطيات الجديدة تواجه صعوبات اقتصادية شديدة ، ولا يؤدي هروب الموارد الى خارج بلدانها إلا الى زيادة سوء فرص البقاء أمامها . وان نظم الحكم الاستبدادية التي كثيرا ما اقترنت بفترة رخاء لا تزال حية في الانهان ، واذا عجزت هذه الديمقراطيات الفتية عن تحقيق أوضاع معيشية أفضل للسكان ، فإن نظمها الديمقراطية ستفقد أيضا شرعيتها .

خامسا - توزيع النمو الاقتصادي في العالم: مسألة أمن دولي

٤٥ - في عالم يصبح باطراد أكثر تشابكاً وترابطاً عن طريق التجارة الدولية والاتصالات والتكنولوجيا ، لم يعد التعاون الدولي خياراً من الخيارات (أو بديلاً عن القومية) ، بل أصبح ضرورة من الضرورات . ويوجد اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، توافق في الآراء على أن إيجاد عالم آمن من التهديدات العسكرية ، يتمتع ببيئة صحية ، وخال من المخدرات والأوبئة ، هو أمر يتطلب بذل جهود متضافرة من جانب جميع الدول . ذلك أن عدداً من الفوائد العامة التي لا تتجزأ لا يمكن تحقيقها عن طريق إجراءات انفرادية تتخذها الشعوب أو الدول . وكما نعرف فإن كثيراً من المشاكل التي تؤثر على أمن كوكبنا ، وعلى سلامته الصحية ، يرتبط بمستوى التنمية الاقتصادية لسكانه ، "وينبغي ألا يغيب أبداً عن أذهاننا أن الفقر لا يحتاج إلى جواز مفرر للانتقال عبر الحدود الدولية - في شكل هجرة ، وتدهور بيئي ، ومخدرات ، وأمراض ، وعدم استقرار مياسي" . (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ١٩٩٢ : ٦) (UNDP, 1992:6) .

- ٤٢ -

وشمة تحليل للتباين ، المستخدم لاكتشاف الفروق الاحصائية فيما بين المتوسطات ، يكشف عن أن مستوى التنمية الاقتصادية لأي بلد من البلدان يؤثر على نحو يعتد به على جميع المتغيرات - وهي مستوى الأخذ بالديمقراطية ، ومستوى الصحة ، ومستوى النمو السكاني ، باستثناء مستوى الانفاق العسكري .

مستوى الدخل				المتغيرات
مرتفع	متوسط	منخفض	ف*	
(F)				
٢٧٠,٨	٩٧,٠	٢١,٧	٥١,٨	الرقم القياسي للأخذ بالديمقراطية (ID 1988)
٤٠,٧	٧٥,٨	٨٥,١	٢,٠**	النفقات العسكرية (GSTMILSE)
٨٦,٤	٨٠,١	٦٥,٣	١٢,١	معدل التحصين (IMUNIZ)
٠,٩	٢,١	٢,٨	٢٤,٩	النمو السكاني (CREPOPUL)
٩٨,٢	٧٦,٥	٥٥,٨	١٩,٧	الوصول إلى الخدمات الصحية (ACESAUDE)

* في ظل فرضية العدم ، نتوقع أن تكون القيم المدرجة في العمود 'ف' قريبة من ١ .

** لا يُعتد به .

*** المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، و"فانهانن" ،

١٩٩٠ .

وبالنظر إلى كل متغير من المتغيرات على حدة ، فإن أهمية اتخاذ إجراءات عالمية متضافرة تبدو أكثر وضوحاً:

- فكلما انخفض مستوى دخل البلد ، انخفض رقم "فانهاين" القياس للأخذ بالديمقراطية (الرقم القياسي للأخذ بالديمقراطية ١٩٨٨) . وإذا كان صحيحاً ، كما يؤكد ذلك المؤرخون ، أنه قلما تخوض الدول الديمقراطية حروباً إحداها ضد الأخرى ، يكون مما لا شك فيه أن العالم الذي تُوَزَّع فيه الموارد توزيعاً أكثر انصافاً ، وتترسخ فيه الديمقراطية بقدر أكبر ، يكون عالمياً أقل عرضة لتهديد نشوب الحرب من العالم الحالي ؛
- وبالإضافة إلى ذلك ، فإن ارتفاع معدلات النمو السكاني توجد على وجه التحديد في البلدان الفقيرة التي يواجه كثير منها معدلات بطالة تنذر بالخطر . كذلك فإن تدفق الهجرة غير القانونية بحثاً عن فرص أفضل في العالم الأول سيزداد أيضاً مع اشتداد الأزمة في العالم الثالث . فهناك نحو ٣٨ مليون شخص ينضمون سنوياً إلى القوى العاملة في بلدان الجنوب ، إضافة إلى من هم بالفعل عاطلون أو مستخدمون ناقصاً وعددهم ٧٠٠ مليون شخص . ذلك أنه إذا لم تأت الفرص إلى الناس فسينتهي الأمر بأن "ينهب" الناس إلى الفرص ؛
- إن غزوات اللاجئين الفارين من حروب العالم الثالث والصراعات الداخلية والبؤس القائمين فيه تشكل اليوم تحدياً من أكبر التحديات التي تواجهها حكومات البلدان المتقدمة ، وهي تسهم في زعزعة الاستقرار وإثارة التعصب الوطني . والأغلبية العظمى من هؤلاء اللاجئين ، الوافدين من أوروبا الشرقية وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، من ضحايا انهيار النظم الشيوعية واندلاع الحروب الإثنية والدينية ، وضحايا الجوع والفقر ونظم الحكم الاستبدادية ، تحاول دخول البلدان المتقدمة على أساس طلب اللجوء السياسي ، على الرغم من أن معظمهم ليسوا لاجئين سياسيين وإنما هم ببساطة يريدون الهروب من الجوع والعيش كبشر ؛
- وثمة تهديد خطير للديمقراطيات الحالية ، ولا سيما في أمريكا اللاتينية ، يتمثل في نمو الاتجار بالمخدرات . فقد أصبحت الجريمة المنظمة المتمثلة بالاتجار بالمخدرات تشكل دولة داخل الدولة في كثير من البلدان ، الأمر الذي يهدد لا مؤسسات المجتمع فحسب بل وقيمته ذاتها أيضاً . ومحاربة هذه الظاهرة المتنامية هي في الواقع محاربة ترمي إلى حماية الأمن القومي والدولي ؛

- وإن مرض نقص المناعة المكتسب (الايدز) الذي يتخذ أبعاداً وبائية في البلدان الفقيرة يذكرنا بأنه لا أحد محصن ضد الأوبئة المعدية والأمراض الوبائية التي يمكن أن تنتقل بسهولة عبر القارات .

٤٧ - وكما اقترح واضعو تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، فإنه "سيتعين على جميع البلدان أن تشترك سوياً في برامج عمل مشتركة ترمي إلى مكافحة بعض أخطر المشاكل العالمية ، ومن بينها الفقر ، والجوع ، والامية ، والاتجار بالعقاقير المخدرة وإساءة استخدامها ، وانتشار الأسلحة النووية ، والارهاب الدولي ، والهجرة غير القانونية ، واستنفاد الموارد غير المتجددة . ويجب أن يركز ذلك على التسليم بأن العالم لا يمكن أن يصبح آمناً بدون التعاون الكامل من جانب الجميع - الأغنياء والفقراء ، والشمال والجنوب . فلا يمكن للعالم أن يحقق التنمية البشرية المستدامة إلا عن طريق التعاون . "

سادسا - تهيئة الأوضاع المؤاتية للأعمال لحقوق الإنسان

جدول أعمال للقرن الـ ٢١ بشأن حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية

٤٨ - إن البعد المتنامي دائماً للفقر في العالم بأسره ، وأوجه التفاوت المتزايدة بين الشمال والجنوب ، وبين الأغنياء والفقراء ، إنما يهددان الأساس الأخلاقي لكوكبنا ، ويضران بمستقبل الأجيال القادمة .

فشخص من كل أربعة أشخاص يعيش في فقر مدقع ، وكما يعيش ما يقرب من نصف البشرية على حد الفقر . وقد اتخذ انقسام العالم بين بلدان غنية وبلدان فقيرة أبعاداً هائلة ، بالنظر إلى أن نسبة انعدام المساواة قد زادت أكثر من الضعف في فترة الثلاثين عاماً الأخيرة . وهذه الحالة تتهدد عملية الأخذ بالديمقراطية ، وتشكك في النماذج الانمائية وتهدد الأمن الدولي .

ولم يعد من الممكن إعتبار الفقر قدراً محتوماً في عالم يملك الامكانيات للتخفيف من معاناة الملايين من الضحايا الأبرياء من النساء والرجال والأطفال وإشباع حاجاتهم .

٤٩ - إن الفقر ، الذي يوصف بأنه عدم اشباع الحاجات البشرية الأساسية ، هو انتهاك لحق من حقوق الإنسان . ولكنه أيضاً ، وفي الوقت نفسه ، مشكلة اقتصادية ترتبط بالسياسات الانمائية الوطنية والدولية ، وكذلك قضية اجتماعية وسياسية تتعلق بالحق في التمتع بالحريات بأنواعها ، والمشاركة الشعبية ، وتتعلق قبل كل شيء بالديمقراطية . وأن الأبعاد الثلاثة المتمثلة في حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية يرتبط الواحد منها بالآخرين ارتباطاً وثيقاً ، ويتعين أخذها في الحسبان عند تناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ومن شأن النهج الاحادية البعد التي تتبع بشأن القضايا المتعلقة بهذه الحقوق من شأنها أن تكون نهجاً ناقصة ومتحيزة وضئيلة الفعالية .

٥٠ - وهذا هو السبب في أن مقترحنا الخاص بالمؤتمر العالمي هو وضع جدول أعمال للقرن الـ ٢١ بشأن حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية . وينبغي أن يشمل جدول الأعمال هذا شتى جوانب حقوق الإنسان - الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمدنية ، وأن يعكس جميع مطالب الحركات والجماعات - أي الأقليات العرقية ، والمهاجرون واللاجئون ، والسكان الأصليون ، وجماعات حقوق المرأة ، الخ ، وأن ينطوي على مشاركة المجتمع الدولي ، والكيانات الحكومية وغير الحكومية والمجتمع بصفة عامة .

وإننا ندرك أن هذا المقترح هو مقترح طموح سيتطلب وقتاً لمناقشته وتطويره ، ولكننا مقتنعون أيضاً بأن مزاياه وفوائده لجميع الأطراف المعنية ستكون هائلة .

- ٥١ - وفي إطار التركيز بصفة رئيسية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فإنه يمكن تحديد بعض هذه الجوانب ، وهي:
- إن مناقشة هذه الحقوق ستغضي بدورها إلى:
- إشارة الوعي فيما يتعلق بحجم مشكلة الفقر وبمواقبها ، والضغط على الكيانات الوطنية والدولية لاتخاذ اجراء بشأنها ؛
 - نشر الافكار والمضامين الخاصة بالمكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان على نطاق أوسع ؛
 - اصدار بيان لا لبس فيه بشأن الاعتراف بهذه الحقوق بوصفها حقوقاً انسانية ؛
 - الاسهام في بناء توافق في الآراء مفاده أنه لم يعد من الممكن اختزال التنمية ، إلى مجرد النمو الاقتصادي ، وأن الصفات الاساسية لأي نموذج للتنمية هي أن يكون "منصفاً ومتسماً بالإنسانية ومستديماً" ؛ وأن حقوق الإنسان هي جزء لا يتجزأ من هذه العملية ؛
 - إنهاء الأسطورة القائلة بأن تحقيق النمو الاقتصادي السريع في البلدان الفقيرة هو أمر لا يتوافق مع حقوق الإنسان .

الف - ميثاق دولي بشأن حقوق الإنسان

- ٥٢ - تشير أمثلة التعاون الدولي الحديثة والجارية إلى أن الوقت قد حان لكي تتناول الجهود الدولية قضيتي الانصاف والعدل الهامتين على الصعيد العالمي . ويوجه الفيلسوف نوربيرتو بوبيو (Norberto Bobbio) انتباهنا إلى أن المذاهب التعاقدية ، التي تحركها فكرة ايجاد عقد تأسيسي لاقامة مجتمع عالمي متميز عن المجتمعات الجزئية ، قد بُعثت من جديد . وعلى خلاف المذاهب التعاقدية السابقة ، فإن المذاهب الراهنة تأتي ، ضمن الشروط اللازمة للتحالف الجديد ، بآليات تتناول قضايا العدل .

- ٥٣ - وكان برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد اقترح ، في تقريره المتعلق بالتنمية البشرية لعام ١٩٩٢ ، وضع ميثاق عالمي جديد للتنمية ، بغية انشاء "نظام عالمي جديد: نظام يقوم على الاحترام المتبادل بين الدول ، وعلى تكافؤ أكبر في الفرص لشعوب العالم ، وعلى هياكل جديدة للسلم والأمن الدوليين." (برنامج الأمم المتحدة الانمائي - تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ ، ١٩٧ [من النص الانكليزي] . وهذه المبادرة هي في الواقع خطوة أولى حيوية في سبيل العمل المتضافر في ميدان التنمية البشرية .

- ٥٤ - وفي معرض التركيز على مشكلة الفقر بالتحديد ، فإننا نود أن نخطو خطوة اضافية إلى الامام بأن نقترح إبرام ميثاق يقوم على الضرورة وليس على نوايا الدول .

والسلمة التي ننطلق منها هي أن الأمن الدولي ، بوصفه خيراً عاماً دولياً غير قابل للتجزئة ، يجب الحفاظ عليه لصالح الجميع ، وأن أحد العناصر التي تهدد الاستقرار الدولي هو مشكلة الفقر . وبالنظر إلى أنه لا يمكن الركون إلى قوى السوق لضمان هذا الاستقرار ، فإنه ينبغي أن تبذل البلدان الفقيرة والبلدان الغنية جهوداً متضافرة لاستئصال شائفة الفقر .

ولهذا السبب ، فإن اعتماد تدابير تنهض بالتنمية لا يمكن اعتباره فعلاً من قبيل الرعاية الأبوية أو إشاراً محضاً ، بل إنه ضرورة حيوية بغية تعزيز السلم والعدل في العالم . ذلك أن الأمن الدولي ، شأنه شأن الأمن القومي ، يتطلب عملاً جماعياً من أجل تحقيق مصلحة مشتركة . ومما يؤسف له أنه قلما تتحقق المصلحة المشتركة تحققاً تلقائياً بواسطة عمل فردي يُضطلع به ابتغاء تحقيق مصالح فردية ، وهكذا فإن خلق الحاجة إلى التوصل إلى ميثاق يسمح بترجمة هذا الشاغل العالمي إلى جدول أعمال للتدخل الملموس ، هو أقرب شيء ممكن لاقامة دولة رفاه عالمية . وعند هذه المرحلة الحاسمة ، فإننا نواجه مشكلة العمل الجماعي التقليدية التي يطلق عليها "معضلة السجين" . فإن الخيار المفضل للجميع هو العمل المتضافر ، في حين أن الخيار المفضل لكل بلد على حدة هو عدم القيام بأي عمل . وقد يثبت أن انشاء ميثاق عالمي جديد من أجل التنمية هو البديل للتغلب على هذه المعضلة .

٥٥ - وينبغي عدم قصر هذا الميثاق على القضايا الاقتصادية دون غيرها . بل ينبغي أن يضم الجوانب الثقافية والتكنولوجية والأخلاقية أيضاً . وإن أسلوب الحياة المتسم بالاسراف الذي تتبعه البلدان الصناعية لم يعد يمكن احتماله على الصعيد العالمي ولا حتى على الصعيد الوطني . وتعاني البلدان الصناعية من أوجه تفاوت متنامية في الدخل داخل مجتمعاتها ذاتها ، وكذلك من زيادة البطالة والفقر ، مع ما نتج عن ذلك من انبعاث روح العدا للآجانب ، واندلاع أعمال العنف العنصرية . وانطلاقاً من ضرورة إقامة عالم أفضل ، ينبغي ظهور نموذج انمائي بديل لا يؤدي إلى زيادة الاستقطاب بين البلدان أو يربط بين النمو الاقتصادي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان .

باء - ميثاق وطني لحقوق الإنسان

٥٦ - يجب أن تكافح الدولة هي والمجتمع بصورة مشتركة من أجل ايجاد عالم أفضل للجميع ، وتحقيق تقدم على صعيد العالم .

(١) دور الدولة

تقع على عاتق الحكومة المسؤولية الأولى عن تخفيف حدة الفقر وضمان تحقيق تقدم في مجال التنمية البشرية لشعبها . وفيما يتعلق بحقوق الإنسان ، فإن دور الدولة هو احترام هذه الحقوق وحمايتها وتعزيز أعمالها بصورة فعالة . بيد أن وظيفة الدولة هذه هي ذات وجهين ، فمن ناحية ، فإن على الدولة ، بوصفها الجهة المحتكرة

للعنف القانوني ، أن تفرض حدوداً على سلطاتها وإجراءاتها ؛ ومن الناحية الأخرى ، فإنه يجب عليها ، بوصفها الحارس على النظام العام ، أن تكون حامية وموفرة لجميع الحريات .

إن الفقراء هم اليوم أضعف "أقلية" في كل مجتمع ، على الرغم من أنهم هم الأغلبية في معظم المجتمعات . فهم "مستبعدون مؤسسياً ومميز ضدهم منهجياً" في المجتمعات التي تخضع لقوانين لا تطبق ، وأسواق تستبعدهم (الأمم المتحدة ، ١٩٩١) . وفي حين أن مسؤولية الدولة محددة بوضوح ومباشرة في حالة الحقوق السياسية والمدنية ، فإن تحديد مسؤوليتها في حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يفتقر إلى الوضوح والالتزامات الدقيقة . ولذلك فإنه يتحتم على الدولة أن تنشئ نظاماً للحكم تضيي الطابع المؤسسي على حماية حقوق الإنسان . ويجب أن يكون المبدأ الموجه للدولة في أداء التزاماتها هو مبدأ الانصاف . وعلى حكومات البلدان النامية ما يلي:

في مجال احترام حقوق الإنسان:

- تنفيذ أحكام الصكوك الدولية الرئيسية ؛
- اعتماد سياسات عامة لصالح الفقراء ، وضمان وصول الخدمات الاجتماعية إليهم ؛
- احترام الحقوق السياسية والاجتماعية للفقراء دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو الاقليم أو الجماعة الإثنية ، وإتاحة حصولهم على الفوائد المترتبة على التنمية ؛

في مجال حماية حقوق الإنسان

- ضمان وصول الفقراء إلى العدالة ؛
- حماية حقوق الفقراء من الاستغلال الاقتصادي من جانب غير الفقراء ؛
- حماية الفقراء من العنف وتجاوزات حقوق الإنسان من جانب أجهزةها المعنية ؛
- القضاء على الفساد في مجال الإدارة العامة ؛

في مجال تعزيز حقوق الإنسان

- شن حملة حاسمة تدعو إلى استئصال شأفة الفقر ومناهضة عدم الانصاف ، والفساد ، والتمييز ضد المجموعات المهمشة والمُعَدمة ؛
- كسب تأييد المجتمع بأسره في هذه الحملة ؛
- تعزيز المؤسسات الديمقراطية وزيادة المشاركة الشعبية ؛
- إنشاء شبكات للتضامن اقليمياً ودولياً ؛

وإن عجز الدولة عن ضمان أداء أول التزاماتها الأساسية وهو ضمان حقوق الإنسان الخاصة بمواطنيها هو في حد ذاته الغاء للحدثة والتقدم . فلا يستطيع أي بلد أن يصل إلى الديمقراطية الكاملة وأن يعزز التنمية البشرية دون أن يفي بهذا الالتزام .

(ب) دور المجتمع المدني

تنقسم مجتمعات البلدان النامية داخلياً إلى قطاع حديث وقطاع هامشي كان يطلق عليه في السابق القطاع التقليدي . بيد أن الحال لم يعد كذلك بالنظر إلى أن الفقراء ، في كثير من البلدان ، قد تم تهميشهم وفي سياق هذه العملية فقدوا ثقافتهم وهويتهم . وأصبح التحدي الكبير الذي تواجهه البلدان النامية اليوم يتمثل في إعادة بناء الجسور بين المشاركين "والخاسرين" .

وقد مارست المنظمات غير الحكومية والكيانات المعنية بحقوق الإنسان دوراً حيوياً في الدفاع عن ضحايا نظم الحكم الاستبدادية في جميع القارات ، وخاصة خلال السبعينات والثمانينات ، وهي ما زالت تقوم بذلك في البلدان التي ما زالت تستخدم ممارسات استبدادية ضد مناهضيها . وكفاح هذه المنظمات والكيانات ضد تجاوزات حقوق الإنسان السياسية والمدنية قد اتسم ، ولا يزال يتسم ، بالشجاعة ووضوح الهدف والفعالية ، وهو يكلل في كثير من الحالات بالنجاح . وقد حظيت أعمالها ، في كثير من الحالات بتأييد مستمد من تعبئة المجتمع وراءها ووجود شبكة تأييد لهذه القضية على المعيينين الاقليمى والدولى .

وبالمقارنة مع ذلك ، فإن المعركة الحالية التي تخاض ضد الفقر هي في الوقت نفسه أوسع نطاقاً وأقل تحدياً . وجماعة الضحايا ، وهم الفقراء ، لا يمكن تحديدهم بنفس السهولة المعروفة في حالة المعارضين السياسيين أو الأقليات المنشقة . فعدد الفقراء أكبر إلى أبعد حد ، وتحديد معالمهم أصعب بكثير لأنهم لا يشكلون مجموعة متجانسة . كذلك فإن من الصعب أيضاً الدفاع عن حقوقهم لأنها تفتقر إلى تأييد الرأي العام ، باعتبار أن الفقراء هم في نظر الكثيرين "الطبقات الخطرة" . بل إن المجتمع المدني وقف في أحيان كثيرة خارج هذا الصراع . كذلك فإن الطبقة المتوسطة المتعلمة الصغيرة التي تضم "غير الفقراء" لم تتخذ إجراءً ملموساً لمنع وقوع تجاوزات لحقوق الإنسان وللکفاح من أجل انفاذ القوانين وإقرار العدل لصالح المُعدمين . وعلاوة على ذلك ، وبسبب ضعف نظام التمثيل السياسي ، فإن المشاركة الشعبية ظلت محدودة .

ومن الناحية الأخرى ، لم تعد المعركة قاصرة على الكيانات المهمة بحقوق الإنسان ، لأن كافة المجموعات المنظمة تضع المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين أهداف برامجها . وتوجد عناصر جديدة تطالب بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية هي: النساء ، والأقليات العرقية ، والعمال الريفيون ، والسكان الأصليون ، الخ ... وهذه المطالب في معظم الحالات تصاغ في شكل حقوق جماعية ، نظراً إلى أن الدفاع عن الحقوق الفردية لم يعد كافياً . وعلاوة على ذلك ، فإنه في حالة انتهاك هذه الحقوق ، يكون دور المجتمع المدني حيوياً بالنظر إلى أن الدولة لا تستطيع أن توجد الحلول بمفردها ("ستافنهاغن" ، ١٩٩٠ ، و"بوبوفيتش" ، ١٩٩٢) . واليوم فإن التحالف مطلوب أكثر من أي وقت مضى بين الدولة والمجتمع ، والفقراء والأغنياء ، والكيانات المعنية بحقوق الإنسان والمجموعات الأخرى . فبدون تعبئة جميع القوى وبدون مشاركة شعبية عريضة ، ستكون الديمقراطية في خطر .

٥٧ - إن الوقت ضيق ، ومستقبلنا المشترك في خطر . أما النهج التدريجي لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فلا يمكن أن يكون مقبولا في الظروف الحالي . بل لا بد من اتخاذ إجراء متضافر في الحال لمعالجة مشكلة الفقر الآخذة في الانتشار دائما والتي تهدد الاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي . وإن مشاهد الفقر والعوز والعنف التي تطالعنا على شاشات التلفاز ليست سوى لمحة عابرة لمأساة حيث يعاني مئات الملايين من الناس الأبرياء في عالم يملك الامكانيات لاشباع حاجاتهم . وما ينقصنا ليس هو الغذاء أو الموارد على صعيد كوكبنا ، بل تضامن أولئك الذين حققوا - التحرر من العوز . إن "الفصل العنصري" بين "من يمكن الاستغناء عنهم" ومن لهم دور في القرار يجب تصفيته داخل الدول وفي العلاقات فيما بين الدول على السواء . ولا يوجد حل محري ، ونحن نعي تماما أن عملية ادماج الفقراء في النظام العالمي الجديد لن تكون خالية من الألم ولا بدون مقاومة . بيد أننا نؤمن بأن حائط الخزي الذي لا يزال قائما بين الشمال والجنوب ، وبين الأغنياء والفقراء ، لا بد من هدمه بغية العمل معاً على بناء مستقبل جديد . وهذه المهمة ضخمة وعاجلة وحيوية ولكنها ليست بحال من الأحوال مستحيلة . إنها تتطلب الوعي بما هو مهدد بالخطر ، كما تتطلب الارادة السياسية والمثابرة . وفي الأجل الطويل ، لا يمكن للعالم أن يكون مكانا أفضل إلا إذا كان الجميع يتمتعون به . فالسعادة يجب أن تعم العالم بأسره .

التذييل الأول: المؤشرات المستخدمة في تحليل البيانات

يقوم التحليل المعروض في هذه الوثيقة على مؤشرات اقتصادية واجتماعية وسياسية شتى. وعدد البلدان الممثلة موضح بين قوسين مع السنة التي يشير إليها ، فمثلا ، فإن الرمز الخاص بتحليل ١٦٠ بلداً ، في عام ١٩٨٩ هو (١٦٠=٨٩ع) . وفيما يلي وصف لكل مؤشر ، ومصدره ، والرمز المستخدم في الجداول والتذييل ، والسنة التي جمعت فيها البيانات .

المؤشرات الاقتصادية:

نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي: برنامج الأمم المتحدة الانمائي - تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩١ و ١٩٩٢ . مقيساً بالقيمة الحقيقية لسدولارات الولايات المتحدة - بيانات عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ . (١٦٠=١٩٨٨ع ، ١٢٩=١٩٨٩ع) نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي: برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩١ و ١٩٩٢ . معبرا عنه بدولارات دولية ومحولاً إلى مقياس دولي مدرج باستخدام عامل تحويل يتمثل في القوة الشرائية المعادلة بدلا من استخدام أسعار الصرف ، بيانات عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ (١٢٣=٨٨ع ، ١٣٣=٨٩ع)

معدل النمو السنوي في الناتج القومي الاجمالي للفرد الواحد: برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩١ . البيانات من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨ (١٣١=ع)

مجموع الديون الخارجية: برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩١ محسوباً كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي . بيانات عام ١٩٨٨ (٩٢=ع)

نسبة خدمة الديون: برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩١ . محسوبة على أساس متطلبات خدمة الديون كنسبة مئوية من مجموع الصادرات . بيانات عام ١٩٨٨ . البلدان النامية فقط (٩٣=ع)

نسب خدمة الديون: البنك الدولي ، الاتجاهات القائمة في الاقتصادات النامية ، ١٩٩١ (Trends in Developing Economies) . تشمل النسب ما يلي: مجموع الديون الخارجية كنسبة مئوية من مجموع الصادرات (٩٤=ع) ، ومجموع الديون الخارجية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي (٩٤=ع) ، وخدمة الديون كنسبة مئوية من مجموع الصادرات (٩٧=ع) . بيانات ١٩٨٧ - ١٩٨٩ . البلدان النامية فقط

الاحتياطيات الدولية الاجمالية: برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٢ . الارصدة من الذهب النقدي ، وحقوق السحب الخاصة ،

ومركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ، والنقد الأجنبي الموجود تحت سيطرة السلطات النقدية معبراً عنه بعدد شهور واردات السلع والخدمات التي يمكن أن تُسد منه على أساس المستوى الراهن للواردات . بيانات عام ١٩٨٩ (ع=١٠٥)

المؤشرات الاجتماعية:

الرقم القياسي للتنمية البشرية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩١ ، و١٩٩٢ . يتألف هذا المؤشر من رقم قياسي مركب من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، والامام بالقراءة والكتابة بين البالغين ، ومتوسط عدد سنوات الدراسة ، ومتوسط العمر المتوقع . وللحصول على مزيد من التفاصيل بشأن التركيبة المحددة لهذه المؤشرات ، يرجى الرجوع إلى التقارير المعنية . بيانات عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ (ع=١٦٠)

النمو السكاني المسقط: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٢ . النمو المُسقط فيما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠ (ع=١٤١) العمر المتوقع عند الولادة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩١ . محسوباً بعدد السنوات . بيانات عام ١٩٩٠ (ع=١٦٠) معدل وفيات الأطفال - دون سن الـ ٥ سنوات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩١ . محسوباً على أساس عدد الوفيات بين الأطفال دون سن الـ ٥ سنوات لكل ألف مولود حي . بيانات عام ١٩٩٠ . البلدان النامية فقط . (ع=١٢٤)

معدل الأمية بين البالغين: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩١ . محسوباً على أساس النسبة المئوية للبالغين الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة وأكثر والذين لا يستطيعون القراءة والكتابة بمستوى يسمح لهم بكتابة وفهم . بيان موجز عن حياتهم اليومية . بيانات عام ١٩٩٠ . البلدان النامية فقط . (ع=١٠٤)

معدل الامام بالقراءة والكتابة - ١٩٨٥: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩١ . محسوباً على أساس النسبة المئوية للأفراد الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فأكثر والذين يستطيعون القراءة والكتابة بمستوى يسمح لهم بكتابة وفهم بيان موجز عن حياتهم اليومية . بيانات عام ١٩٨٥ . (ع=١٦٠)

متوسط القدر المستهلك يوميا من السعرات الحرارية للفرد الواحد: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩١ . محسوباً كنسبة مئوية من الاحتياجات اليومية من السعرات الحرارية . بيانات ١٩٨٤ - ١٩٨٦ . البلدان النامية فقط . (ع=١١٩)

الوصول إلى المياه الصالحة للشرب: برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩١ . محسوباً على أساس النسبة المئوية من السكان التي تصل إلى المياه الصالحة للشرب . بيانات عام ١٩٨٨ . البلدان النامية فقط . (ع=٨٠)

الوصول إلى الخدمات الصحية: برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٢ . محسوباً على أساس النسبة المئوية من السكان التي تصل إلى الخدمات الصحية المحلية . بيانات ١٩٨٧ - ١٩٨٩ . البلدان النامية فقط . (ع=٩٢)

معدل التحصين ضد الأمراض: برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٢ . محسوباً على أساس متوسط معدل تحقيق الرضع الأقل عمراً من عام واحد بالأصمالات الأربعة الموصى باستخدامها في البرنامج العالمي لتحصين الأطفال . بيانات للفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠ . البلدان النامية فقط . (ع=١٢٣)
النفقات العسكرية كنسبة مئوية من نفقات الرعاية الصحية ونفقات التعليم مجتمعة: برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٢ . البيانات للفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠ . (ع=١٠٠)

المؤشرات السياسية

الرقم القياسي للأخذ بالديمقراطية (لعام ١٩٨٨): "تاتو فانهانن" ، ١٩٩١ . بيانات عام ١٩٨٨ . رقم قياسي مركب من مؤشرين اثنين: المشاركة (محسوبة على أساس النسبة المئوية للسكان الذين يصوتون في الانتخابات الرئاسية و/أو البرلمانية) ، والمنافسة (محسوبة على أساس نصيب الأحزاب الصغيرة من الأصوات المدلى بها في الانتخابات البرلمانية و/أو الرئاسية) . بيانات فترة ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨ . (ع=١٤٥)

الرقم القياسي لموارد القوة: "تاتو فانهانن" ، ١٩٩١ . أنشئ هذا الرقم لمحاولة قياس توزيع الموارد السياسية . وهو مؤشر مركب يتألف من: النسبة المئوية للسكان الحضريين ، والنسبة المئوية للسكان غير الزراعيين (السكان غير الزراعيين مقابل السكان الزراعيين = النسبة المئوية للسكان الزراعيين) ، وعدد الطلاب الملتحقين بالجامعات والمؤسسات الأخرى المانحة لدرجات علمية [الطلاب الملتحقين بالجامعات] (النسبة المئوية لهذا العدد لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة من السكان ، على أساس أن النسبة ١٠٠ ٠٠٠/٥٠٠ تعادل ١٠٠٪) ، ومعدل الامام بالقراءة والكتابة ، ونصيب المزارع الأسرية (النسبة المئوية لنصيب المزارع الأسرية من مجموع مساحة الحيازات) ، ودرجة لا مركزية الموارد الاقتصادية غير الزراعية (تتألف من النسب المئوية المجمعة من "١ - نصيب القطاع العام من الطاقة الانتاجية أو من العمالة في القطاعات غير الزراعية من الاقتصاد ، أو نصيبه في أهم قطاع منه ؛ و٢ - نصيب المؤسسات

المملوكة لأجانب من الطاقة الانتاجية أو من العمالة في القطاعات غير الزراعية من الاقتصاد ، أو نصيبها في أهم قطاع منه ، ٣ - نصيب عدد قليل من المؤسسات الكبيرة المملوكة للقطاع الخاص المحلي أو التي يسيطر عليها هذا القطاع من الطاقة الانتاجية أو من العمالة في القطاعات غير الزراعية من الاقتصاد ، أو نصيبها في أهم قطاع منه) . بيانات للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٨ (ع=١٤٥) . وقد جُمع بين هذه المكونات بالطريقة التالية:

وسيط (السكان غير الزراعيين وسكان الحضر) * وسيط (نسبة الطلاب الملتحقين بالجامعات ومعدل الالام بالقراءة والكتابة) * (> نصيب المزارع الأسرية * السكان الزراعيون <+> درجة لا مركزية الموارد الاقتصادية غير الزراعية * نسبة السكان غير الزراعيين <)

----- ١٠ ٠٠٠ -----

انتهاكات حقوق الانسان: بورغيرامي ، ١٩٩١ . حُسبت على أساس عدد انتهاكات حقوق الانسان المرتكبة ، بأنواعها المختلفة ، (مصدر البيانات: منظمة العفو الدولية) ، مصنفة على أساس مقياس متدرج يبدأ من ١=معظم الانتهاكات ، إلى ٥=أقل الانتهاكات . البيانات مستمدة من تقارير منظمة العفو الدولية ، الفترة ١٩٨٤ إلى ١٩٨٦ . (ع=٩٣)

التذييل الثاني - البياناتالبند ألف)

استخدمنا في تحديد هذه العلاقة معامل ارتباط "بيرسون" عزم حاصل الضرب . ويتفاوت معامل الارتباط بين - ١ و + ١ للعلاقة الخطية التامة بين متغيرين ، على أن يوضع في الاعتبار أنه لا يشير إلى الاتجاه أو إلى سببية العلاقة ، وأن الارتباط الملحوظ قد يرجع إلى عوامل أخرى . ويكون الارتباط أقوى عندما يكون أقرب إلى ناقص واحد أو زائد واحد ، ويكون أضعف عندما يكون أقرب إلى الصفر .

يورد السطر الأول معامل ارتباط "بيرسون" ، ويورد السطر الثاني ، بين أقواس ، عدد الحالات المستخدمة ؛ ويورد السطر الثالث احتمال الحصول عشوائياً على ارتباط بنفس التطرق الملاحظ . وفيما يتعلق بالارتباطات الأخيرة المشار إليها بإشارة ح (احتمال) < ٠,٠٠٥ ، فإنها تعتبر ذات دلالة . ويكون معامل ارتباط "بيرسون" موجباً عندما تكون العلاقة مباشرة ، وسالباً عندما تكون عكسية . للاطلاع على تعريف المتغيرات ، انظر التذييل الأول .

معدل النمو السنوي في الناتج القومي الاجمالي للفرد الواحد	نصيب نصيب الفرد في الناتج القومي الاجمالي	نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	الارتباطات:
١٧٤٦,	-٢٨٣٧,	-٢٩٤٦,	مجموع الديون الخارجية
(٨٣)	(٩٣)	(٨١)	
ح = ٠,٠٥٧	ح = ٠,٠٠٣	ح = ٠,٠٠٤	
٠,٣١٠٨	٠,٢٩٨	٠,٧٩٢	نسبة خدمة الديون
(٨٥)	(٩٣)	(٨٠)	
ح = ٠,٠٠٣	ح = ٠,٣٨٨	ح = ٠,٢٤٢	
٤,٠٣٤	٢,٦٥٠	٣,٠٠٤	الاحتياطيات الدولية الاجمالية
(٧٩)	(٨٣)	(٨٠)	
ح = ٠,٠٠٠	ح = ٠,٠٠٨	ح = ٠,٠٠٣	
٢,٦٨١	-٢,٢٢٢٢	-٢,٢٤٩٠	مجموع الديون الخارجية كنسبة مئوية من مجموع الصادرات
(٨٤)	(٩٤)	(٨٤)	
ح = ٠,٠٠٧	ح = ٠,٠٠١	ح = ٠,٠٠١	
٢,٢٧٨	-٢,٥٩٢	-٢,٢٨٦٤	مجموع الديون الخارجية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي
(٨٤)	(٩٤)	(٨٤)	
ح = ٠,٠٠١	ح = ٠,٠٠٦	ح = ٠,٠٠٤	

(معامل الارتباط/الحالات)-١- دلالة طرفية)

البند بـ) الارتباطات:	نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ٩	نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ٩	نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ٩	نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ٩
الرقم القياسي للتنمية البشرية* ٩٢	٦٧٣٣, (١٦٠) ح = ٠,٠٠٠	٦٨١٩, (١٣٩) ح = ٠,٠٠٠	٧٩٣٢, (١٣٣) ح = ٠,٠٠٠	٧٨٠٤, (١٣٣) ح = ٠,٠٠٠
الوصول إلى الخدمات الصحية	٤٨٥٤, (٩٢) ح = ٠,٠٠٠	٤٥٩٢, (٨٠) ح = ٠,٠٠٠	٥٨٨٨, (٧٩) ح = ٠,٠٠٠	٥٥٥٥, (٨٠) ح = ٠,٠٠٠
النمو السكاني المسقط	٦٠٢١-, (١٤١) ح = ٠,٠٠٠	٦١٤١-, (١٣٣) ح = ٠,٠٠٠	٦٦٠١-, (١٣٦) ح = ٠,٠٠٠	٦٦٤٢-, (١٣٠) ح = ٠,٠٠٠
متوسط العمر المتوقع عند الولادة	٦١١٣, (١٦٠) ح = ٠,٠٠٠	٦٢٥٤, (١٣٩) ح = ٠,٠٠٠	٧٤٣٥, (١٣٣) ح = ٠,٠٠٠	٧١٩٤, (١٣٣) ح = ٠,٠٠٠
متوسط القدر المستهلك يوميا من السعرات الحرارية للفرد الواحد	٥٤٣١, (١١٩) ح = ٠,٠٠٠	٥٧٥٢, (١٠٤) ح = ٠,٠٠٠	٦٦٣٢, (٩٨) ح = ٠,٠٠٠	٦٣٨٤, (١٠٣) ح = ٠,٠٠٠
الوصول إلى المياه الصالحة للشرب	٦٣٤٥, (٨٠) ح = ٠,٠٠٠	٦٣٠٩, (٧٢) ح = ٠,٠٠٠	٦٩١٨, (٧٣) ح = ٠,٠٠٠	٦٦٦٧, (٧٣) ح = ٠,٠٠٠
معدل الامام بالقراءة والكتابة	٥٣٧١, (١٦٠) ح = ٠,٠٠٠	٥٤٨٥, (١٣٩) ح = ٠,٠٠٠	٦٤٣٢, (١٣٣) ح = ٠,٠٠٠	٦١٣٩, (١٣٣) ح = ٠,٠٠٠

نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ٩	نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ٩	نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ٩	نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ٩	البند بـ (الارتباطات):
معدل وفيات الاطفال دون سن الخمس سنوات	٥٠٣٧-،	٤٩٦٣-،	٦٣٦٦-،	٥٩٠٩-،
(١٣٤)	(١٠٧)	(٩٩)	(١٠٤)	
ح = ٠٠٠٠،	ح = ٠٠٠٠،	ح = ٠٠٠٠،	ح = ٠٠٠٠،	

(معامل الارتباط/الحالات) ١/- دلالة طرفية)

* يرتبط الرقم القياسي للتنمية البشرية ارتباطاً شديداً بقياسات الدخل هذه ويرجع ذلك جزئياً إلى كون هذه القياسات تشكل مكونات الرقم القياسي للتنمية البشرية .

البند جيم)

يستخدم تحليل التراجع في العادة لحل مشكلة التنبؤ بدرجات لحالة فردية على أساس بعض المعلومات المتوافرة مسبقاً بشأنها . فمثلاً يمكن على أساس معرفة نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في أحد البلدان أن نصل إلى معرفة متوسط العمر المتوقع لسكانه أو مستوى الرقم القياسي للأخذ بالديمقراطية فيه . ومنقيم عملنا على أساس افتراض أن العلاقة الحقيقية بين نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي والعمر المتوقع عند الولادة أو الرقم القياسي للأخذ بالديمقراطية هي عبارة عن دالة ، أنه يمكننا باستخدام قاعدة الدالة أن نضع توقعات أو "تخمينات" بشأن العمر المتوقع عند الولادة أو وضع قيم للرقم القياسي للأخذ بالديمقراطية على أساس معرفتنا بقيم نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي .

نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي والعمر المتوقع عند الولادة/البلدان ذات الدخل المرتفع

الخوارج - المتبقي القياسي

- حالات مختارة

المتبقي *	البلدان	الحالة رقم #
- ٣,٣٠٦٥٠	المملكة العربية السعودية	٧
- ١,٨٦٦٢٤	الامارات العربية المتحدة	٤٩
- ١,٨٢٨٧٥	قطر	١٢٢
١,٣٥٢٥٧	اسبانيا	٥١
١,٣٣٤٣٠	هونج كونج	٧١
١,١٧٨٩٣	قبرص	٣٥
- ١,٠٢٥٣٥	جزر البهاما	١٢
,٨٤٨٣٢	اسرائيل	٨٠
- ,٨٢٤٢١	البحرين	١٣
,٨١٨١٢	هولندا	٦٩

نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي والعمر المتوقع عند الولادة/البلدان ذات الدخل المتوسط

الخوارج - المتبقي القياسي

- حالات مختارة

المتبقي *	البلدان	الحالة رقم #
- ٣,٠٧٨١٩	أنغولا	٥
- ٣,٦٥٩٨٣	غابون	٥٨
- ٣,٥٣٦٩٥	السنغال	١٢٣
- ١,٩٨٧٦٨	اليمن	١٥٨
- ١,٩٨٤٠٧	الجمهورية	٨٤
- ١,٧٦٩٧٧	الكاميرون	٢٨
- ١,٧٣٤٧٩	كوت ديفوار	٤١
- ١,٧٣٤٥٠	الكونغو	٣٨
١,٦٨٦٤٦	دومينكا	٤٦
١,٥٠٠٧٩	كوستاريكا	٤٣

نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي والعمر المتوقع عند الولادة/البلدان ذات الدخل المنخفض

الخوارج - المتبقي القياسي

- حالات مختارة

المتبقي *	البلدان	الحالة رقم #
٢,٥٢٨٤٩	الصين	٣٤
٢,٣٤١٤٥	سري لانكا	١٣٩

<u>المتبقي*</u>	<u>البلدان</u>	<u>الحالة رقم #</u>
١,٧٩٥٥٨	فييت نام	١٥٧
- ١,٧٩٤٨٩	غينيا	٦٥
١,٦٥٤١٦	ميانمار	١٠٦
- ١,٥٧٦٢٩	سيراليون	١٣٤
- ١,٤٤١٣٤	موريتانيا	١٠٢
١,٣٣٨٣٤	غيانا	٦٤
١,٢٩٤٣٤	سان تومي	١٣١
- ١,٢٩١٦٢	جيبوتي	٤٥

البند دال)

نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي والرقم القياسي للأخذ بالديمقراطية/البلدان
ذات الدخل المرتفع

الخوارج - المتبقي القياسي

- حالات مختارة

<u>المتبقي*</u>	<u>البلدان</u>	<u>الحالة رقم #</u>
- ١,٩٢٣١٥	الامارات العربية المتحدة	٤٩
- ١,٩٠١٢١	بروني	٢٢
- ١,٧٨٦٢٦	الكويت	٨٨
- ١,٥٨٥٨٤	قطر	١٢٢
- ١, ٣٧٨٤٨	البحرين	١٣
- ١,٣٧٠٤٠	المملكة العربية السعودية	٧
١,٣٧٨٨٧	ايطاليا	٨١
١,٢٥٣٥٢	بلجيكا	١٦
١,٠٩٤٢٠	الدانمرك	٤٤
١,٠٢٨٤١	أيسلندا	٧٩

نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي والرقم القياسي للأخذ بالديمقراطية/البلدان
ذات الدخل المتوسط

الخوارج - المتبقي القياسي

- حالات مختارة

<u>المتبقي*</u>	<u>البلدان</u>	<u>الحالة رقم #</u>
٢,٨٠٢٤٦	أوروغواي	١٥٤
٢,٤١٢٨٤	بابوا غينيا	١١٦

<u>المتبقي*</u>	<u>البلدان</u>	<u>الحالة رقم #</u>
٢,٢٧٦٨٠	اليونان	٦٢
١,٨٠١٠٣	موريشيوس	١٠١
١,٧٩٠٥٥	مالطة	٩٩
١,٦٣٣٣١	البرتغال	١٢١
١,٤٣٣٥٢	الأرجنتين	٩
١,٢٣٠٧٥	جمهورية كوريا	٣٩
١,٢١٩٣٤	كوستاريكا	٤٢
- ١,١٦٤٠٩	تشيكوسلوفاكيا	٢٢

نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي والرقم القياسي للأخذ بالديمقراطية/البلدان

ذات الدخل المنخفض

الخوارج - المتبقي القياسي

- حالات مختارة

<u>المتبقي*</u>	<u>البلدان</u>	<u>الحالة رقم #</u>
٢,٩٩٠٥٩	اندونيسيا	٧٤
٢,٨٥٠٥٩	سري لانكا	١٣٩
٢,٥٠١٨٥	غامبيا	٥٩
٢,٠٨٧٦٥	باكستان	١١٧
١,٧١٣٩٦	السودان	١٤٠
١,٥٩٥٣٠	مدغشقر	٩٤
,٩٣٠٧٦	غيانا	٦٤
,٨٩٣٠٥	ليبيريا	٩٢
- ,٨٦٧٨٩	موريتانيا	١٠٢
- ,٨٦٧٨٩	جيبوتي	٤٥

المراجع

- Alston, Philip. 1993. "The Importance of the Inter-Play between Economic , Social and Cultural rights, and Civil and Political Rights", paper presented at the Interregional Meeting: Human Rights at the Dawn of the 21st Century, organized by the Council of Europe, Strasbourg, January 1993.
- Arat, Zehra F. 1991. *Democracy an Human Rights in Developing Countries*. London, Lynne Rienner Publishers.
- Bobbio, Norberto. 1990. *A Era dos Direitos*. São Paulo: Editora Campus.
- Bollen, Kenneth A. 1980. "Issues in the Comparative Measurement of Political Democracy". *American Sociological Review*, 45: 370-390.
- Claude, Richard Pierre and Burns H. Weston, Eds. 1989. *Human Rights in the World Community: Issues and Action*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
- Elster, Jon. 1985. "Rationality, Morality, and Collective Action". *Ethics*, 96:136-155.
- Friedrich, Carl. *The Pathology of Politics*. New York, Harper and Row, 1972. p.28 and 236.
- Glikman, Paul. 1991. *Off Limits - Censorship and Corruption*. The Fund for Free Expression. New York.
- Harris, Jonathan M. 1991. "Global Institutions and Ecological Crisis". *World Development*, 19(1): 111-122.
- Huntington, Samuel P. 1975. *A Ordem Política nas Sociedades em Mudança*. São Paulo. Forense.
- Kothary, Rajni. 1989 "Human Rights as a North-South Issue" in *Human Rights in the World Community*, (ed. R.P. Claude and B. H. Weston), University of Pennsylvania Press: 134-141.
- Mitchell, Neil J., and James M. McCormick. 1988. "Economic and Political Explanations of Human Rights Violations". *World Politics* 40(4): 476-98.
- Nerfin, Marc. 1986. "Neither Prince nor Merchant: Citizen. An Introduction to the Third System". Paper presented at ARENA/UNU workshop on Alternative Development Perspectives in Asia, Dhyana Pura, Bali, Indonesia, March, 1986.
- Paul, James C.N. 1991. "I. Agencias de Desarrollo Internacional, Derechos Humanos y Proyectos de Desarrollo Humano". *El Otro Derecho*, 3(3): 47-92.
- Pinheiro, Paulo Sérgio. 1992. "Social Violence of Transitions: Comparative Perspectives in New Democracies". Paper presented at the panel Social Violence and Human Rights during Periods of Transition: Comparative Study of Latin America and Eastern Europe, at the XVII International Congress of the Latin American Association, LASA at Los Angeles, California, EUA, September 24-27, 1992.
- 1991. "Democratic Transitions and the Legacy of Authoritarianism in Brazil". Paper presented at the panel "Transitions to Democratic Governance", International Political Science Association, IPSA XV, World Congress, Buenos Aires, July 21-25, 1991.

المراجع (تابع)

- 1991. "Democracia, Derechos Humanos Y Desarrollo Economico Y Social: Obstaculos Y Resistencias. El Caso de Brasil" Paper presented at the panel Principales Factores que Obstaculizan la Democracia, los Derechos Humanos y el Desarrollo economico y social. Santiago do Chile, 10-13 december, 1991.
- PIOOM. *Newsletter and Progress Report*. v.4(1). Summer 1992.
- Poppovic, M.E.C. 1992. "Direitos Humanos e Consolidação da Democracia". Paper presented at UNIFEM meeting in Rio de Janeiro, Brazil, May, 1992.
- Pourgerami, Abbas. 1988. "The Political Economy of Development: A Cross-National Causality Test of Development-Democracy-Growth Hypothesis". *Public Choice*, 58: 123-141.
- Ruttan, Vernon. 1991. "What Happened to Political Development?" *Economic Development and Cultural Change* 39(2): 265-92.
- Schmid, Alex P. 1989. *Research on Gross Human Rights Violations. A Programme* [Interdisciplinary Research Project on Root Causes on Human Rights Violations]. Leiden, The Center for the Study of Social Conflicts, COMT, 1989.
- Sen, Amartya. 1983. "Development: Which Way Now?" *The Economic Journal*, December, 1983.
- Skogly, Sigrun I. 1991. "Desarrollo Económico, Deuda y Derechos Humanos: ¿Un Desarrollo Sostenible para África?" *El Otro Derecho*, 3(3): 5-46.
- Spirer, Herbert T. 1990. "Violations of Human Rights -- How Many? The Statistical Problems of Measuring Such Infractions Are Tough, but Statistical Science is Equal to it". *American Journal of Economics and Sociology*, 49(2): 199-210.
- Stavenhagen, Rodolfo. 1990. "América Latina: Derechos Humanos y desarrollo". *IFDA Dossier*, october/december 1990 (79): 42-52.
- Streeter, Paul. 1991. "Global Prospects in an Interdependent World". *World Development*, 19(1): 123-133.

المراجع (تابع)

الأمم المتحدة ، ١٩٤٨ . "الاعلان العالمي لحقوق الانسان" ، قرار الجمعية العامة ٢١٧/٣ ألف (د-٣) . ١٠ كانون الاول/ديسمبر . نيويورك .

الأمم المتحدة ، ١٩٦٥ . "الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري" ، قرار الجمعية العامة ٢١٠٦ ألف (د-٣٠) . ٢١ كانون الاول/ديسمبر . نيويورك .

الأمم المتحدة ، ١٩٦٦ . "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" . قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) . ١٦ كانون الاول/ديسمبر . نيويورك .

الأمم المتحدة ، ١٩٦٦ . "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" . قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) المقررة في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٦ . نيويورك .

الأمم المتحدة ، ١٩٧٩ . "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" . قرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٤ . ١٨ كانون الاول/ديسمبر . نيويورك .

الأمم المتحدة . ١٩٨٤ . "اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" . قرار الجمعية العامة ٤٦/٣٩ . ١٠ كانون الاول/ديسمبر . نيويورك .

الأمم المتحدة . ١٩٨٦ . "اعلان الحق في التنمية" . قرار الجمعية العامة ١٣٨/٤١ . ٤ كانون الاول/ديسمبر . نيويورك .

الأمم المتحدة ، ١٩٨٧ . "النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتعزيز حقوق الانسان: تقرير عن الحق في الغذاء الكافي بوصفه حقاً من حقوق الانسان . تقرير مقدم من السيد اسبيرون إيد ، المقرر الخاص إلى لجنة حقوق الانسان ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، نيويورك . E/CN.4/Sub.2/1987/23 .

الأمم المتحدة ، ١٩٩١ . "إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: نهج وخطّة عمل الدراسة المتعلقة بحقوق الانسان والفقر المدقع" . تقرير مقدم من السيد إدواردو مويكون منروي إلى لجنة حقوق الانسان ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، نيويورك . E/CN.4/Sub.2/1991/18

المراجع (تابع)

- UNDP. 1991. *Human Development Report 1991*. New York: Oxford University Press.
- UNDP. 1992. *Human Development Report 1992*. New York: Oxford University Press.
- United States. Department of State. *Country Reports on Human Rights Practices for 1991*. Report submitted to the Committee on Foreign Relations House of Representatives and the Foreign Relations U.S. Senate by the Department of State. Washington, US Government Printing Office, 1992
- Vanhanen, Tatu. 1990. *The Process of Democratization: A Comparative Study of 147 States, 1980-1988*. New York: Crane: Russak.
- Vasak, Karel, ed..1982.*The International Dimensions of Human Rights* .2 vols. Westport, Conn: Greenwood Press for Unesco
- World Bank. 1990. *World Development Report: Poverty*. New York: Oxford University Press.
- World Bank. 1991a. *World Development Report: The Challenge of Development*. New York: Oxford University Press.
- World Bank. 1991b. *Trends in Developing Economies*. Washington, D.C.
- World Bank. 1992. *World Development Report: Development and the Environment*. New York: Oxford University Press.
